ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة

د . وسميَّة عبد المحسن المنصور
أستاذ مشارك- نحو وصرف

جامعة الملك سعود-قسم اللغة العربية
1425هـ-2004م

- نشر في : (مجلة الدراسات اللغوية – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية) 2002م . ونشر مرة ثانية في إصدارات مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية 2005م .
الإصدارة الأولى الملحقة بالعدد 54 / العام 2005 م
- وأعيد نشره في : إصدارات مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية 2005م .

بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة

لعل من أبرز سمات اللغة العربية وتميزها ذلك الثراء اللفظيّ المتنامي الذي لم يقتصر على المعجم فقط ، بل تعددت روافده الفياضة التي تصب في بحر اللغة عاملة على تنميَة اللغة واستمرار حيويتها . فإن كانت ظواهر مثل الترادف والمشترك اللفظيّ والتضاد والقلب المكاني والنحت تثري المعجم اللغويّ في جانبه الدلالي ؛ فثمة ظواهر أخرى تثري اللغة في جانبها الصرفيّ البنائي ، يظهر ذلك في أبنيتها الصرفيّة وتعددها . ولعل من أبرز ما تثيره دراسة الأبنية الصرفيّة ذلك التعدد في أبنية كل باب منها : فهناك المقيس وهناك المسموع ، وثمة شاذٌ إلى جانب الخارج عن القياس ، ويظهر بين هذا وذاك الصحيح قياسا المهمل استعمالا والنادر . . . . . . الخ
إذن ما مفهوم التعدد محور هذه الدراسة ؟

إن التعدد الذي يعنينا هو ما تتعدَّد فيه الأبنية في الموضوع الواحد مثل : تعدد أبواب الفعل الثلاثيّ المجرَّد ، وتعدد أبنية الاسم الثلاثيّ ، وتعدد صيغ الجموع وتعدد أبنية المصادر ثم صيغ المبالغة وصيغ الصفة المشبهة ، وأخيرا صيغ اسم الآلة .

ولا تتناول هذه الدراسة التعدد في الدلالة الوظيفية للمبنى الواحد نتيجة عوامل صرفيّة وحدت بين بنيتين مختلفتين في الباطن ، ففي مستوى البناء الظاهر هما بلفظ واحد . مثل مستل :

(هذا الرجل مُسْتَلٌ لأعمال غيره) اسم فاعل

(هذا التقرير مُسْتَلٌ من أطروحة علميَّة) اسم مفعول

وكذلك مثل اسم الفاعل واسم المفعول من المعتلّ المزيد مثل (مختار)

هو مُخْتارٌ لما يريد (اسم فاعل)

هو الـمُخْتار عندي (اسم مفعول)[1]

ومنه مجيء صيغة المبني للمجهول في المجرَّد والمزيد بصورة واحدة مثل (يُدْخَل) مجهول (يَدْخُل) المجرَّد وهي أيضًا مجهول يُدْخِل مضارع المزيد بهمزة التعدية .

ومنه مجيء صيغة واحدة لأصلين اشتقاقيين مختلفين مثل :

الماء سائل من : س/ ي/ ل

الطالب السائل من : س/ ء/ ل

فالأولى فعلها سال يسيل والثانية فعلها سأل يسأل .

فموضوع دراستنا المدار الأوَّل أيْ : تعدد الصِّيغ في موضوع واحد وإن كانت المعيارية والخروج عليها تمثِّل تفسيرًا لبعض ظواهر التعدد ؛ فإن الإشكال يحوط الدرسَ الصرفيّ عند الظاهرة المقيسة ، والتعدد في أبنيتها المقيسة أيضا .[2]

لقد ازدحمت الصِّيغ وتعددت في كل باب ممَّا شكَّل سدودا حائلة أمام المتعلم ، يحتاج عند اقتحامها والولوج فيها إلى جهد غير يسير ؛ فالفعل الثلاثيّ المجرَّد له أبواب ستة في الماضي والمضارع بل إن الماضي له صور ثلاث والمضارع مثله ، ومصادره تتشعب صور قياسها ، وهذه الجموع تتعدَّد صيغ المكسر فيها ، حتَّى السالم منها لم يسلم من التعدد فهناك الملحق به لا تأتى أبنيته على صورة مطردة ولا يحكمها قياس واحد في البنية ، وأمَّا جمعها على غرار السالم فيمكن القول إنما هو علامة إعرابية لا غير وهو ما سوَّغ للنحاة إلحاقها بجمع المذكر السالم إعرابًا وهي ليست منه .

وصيغ المبالغة تجري في جدول متعدد الأبنية ، وتختلف في الدلالات وتجري الصفة المشبهة في مجراها فلا تأتي على قياس منضبط وتشتد الملابسات في دخول صفة ذلك الباب على الباب الآخر : ففاعل اسم فاعل لكنها قد تكون صفة مشبهة مثل "طاهر القلب" وفَعِل صيغة للمبالغة وهي صفة مشبهة أيضًا . وكل الضوابط التي وضعها علماء الصرف لم تحصر الأبنية في قياساتها المعيارية ، وحتَّى المعجَم اللغويّ لم يكن بمنأى من هذا الخلط ؛ فالأصل الاشتقاقي يدخل في سياق التعدد إذ يعتور أصل المادة الاشتقاقية أكثر من وجه ، فالملائكة قيل إنها من (م/ ل/ ك) أو (أ/ ل/ ك) ، والشيطان من (ش/ ي/ ط) أو (ش/ ط/ ن) ، والقرآن من (ق/ ر/ ن) أو (ق/ ر/ أ) ، وهلم جرا .

سيل من المفردات تزدحم فيها الأصول وتُشَكِّل ، كما ذكرنا سابقا ، عائقا أمام الدارس والمتعلم .[3] والكلمات المزيدة بأكثر من حرف تثير اضطرابا عند وزنها ، يحدث ذلك نتيجة الخلاف في تحديد جذر الكلمة مثلا حلتيت يمكن أن توزن على (فعْليت) بزيادة الياء والتاء ، ولها وزن آخر (فعْليل) بزيادة ياء وتكرير اللام .[4]

ونظرة إلى ما أحصاه عَلَماء العربية من مفردات يشعرنا بالمخاطر التي تحوط الدرس اللغويّ عامة والدرس الصرفيّ خاصة "مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائيّ والثلاثيّ والرباعي والخماسي من غير تكرار اثنا عشر ألف ألف وثلاثمئة ألف وخمسة آلاف وأربعمئة واثنا عشر .[5] ونترجم ذلك رقميا مجموع الأبنية 12305412 . وقد فصل السيوطي عدد الأبنية فالثنائيّ 756 والثلاثيّ 9000650 والرباعي 4091400 والخماسي 117093600 .[6] وقد أجمل ابن القطاع الأبنية أنها1210 بناء .[7]

---

[1] ابن جني الخصائص 346/ 1

[2] ترزي؛ في سبيل تيسير العربية وتحديثها ص 29 .

[3] الشمسان؛ أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيّ 4و 145.

[4] الرضي؛ شرح الشافية 15/ 1 .

[5] السيوطي؛ المزهر74/ 1

[6] (م . ن ص . ن)

[7] قباوة؛ ابن عصفور والتصريف 205 .

وتقليب الجذور وفاق الاحتمالات الرياضية مجرَّدة ومزيدة يؤدي إلى إمكانات متعددة إلا أن اللغة ترصد المستعمل فقط ، يقول فندريس "إن السبب في التغيرات الصرفيّة ليس في الكليات العقلية بل في استعمال اللغة لهذه الكليات" . [8]

وقد فطن علماء العربية إلى هذه المقولة ونبهوا عليها ، يقول ابن جني : "كما أنه قد تتخيل أبنية كثيرة متمكنة ولكنها لم تأت في كلامهم" . [9] ويفسر ابن جني عدم اعتماد الناتج من الاحتمالات الرياضية في الأبنية بأنه مستثقل "أمَّا إهمال ما أهمل ممَّا تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره" . [10]

ويشكل الشاذّ من المفردات اللغويّة ظاهرة يشارك اللغويّين في الاهتمام بها علماء الاجتماع الذين يدرسون أثر الشاذّ من المفردات والصِّيغ اللغويّة على عملية التواصل ، " فوجود مثل هذه الشواذ يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمتحدث والمتلقي " . [11]

نحاول في هذه الدراسة المتواضعة سبر تلك الظواهر بدراسة أبنيتها وصياغتها وأوجه التفسير الممكنة لها ، وأثناء الدراسة نحاول وضع تصور طموح فيما يمكن الإفادة منه في الجانب التعليمي وذلك بهدف دفع التهمة عما يطرح حول صعوبة الدرس اللغويّ من جهة وتأصيل قيمة هذا الثراء اللغويّ الذي تتميز به العربية من جهة أخرى .

وقد تنبه الدرس اللغويّ عامة ، والصرفيّ خاصة إلى تلك الظاهرة إلا أنه لم تفرد لها دراسة مختصة بل جاءت قضايا منها متناثرة في الأبواب الصرفيّة تارة وفي دراسة ظاهرة القياس تارة أخرى ، وفي المعاجم حينا وفي الدرس اللغويّ عامة . وقد قامت بعض الدراسات الحديثة التي تطمح إلى تجديد الدرس النحوي والصرفيّ بالتعرض لتلك القضية مع اختلاف أهدافها ومناهجها من ذلك : –

–إبراهيم أنيس ؛ تعدد الصِّيغ مجلة مجمع اللغة العربية 158/ 13 القاهرة 1961 .

–رمضان عبد التواب ؛ فصول في فقه اللغة العربية القاهرة 1973 .

–فؤاد ترزي ؛ في سبيل تيسير العربية وتحديثها بيروت 1973 .

–فاضل السامرائي ؛ معاني الأبنية في العربية بغداد 1981 .

–محمد أحمد خاطر ؛

(1) دراسة في الصِّيغ العربية : أصولها وتطوّرها وعلاقتها بالمعنى رسالة دكتوراه الأزهر 1976 .

(2) اختلاف أبنية الأسماء والأفعال في القراءات المنقولة في تفسير أبي حيَّان البحر المحيط القاهرة 1990م .

وقد لمست الباحثة بعض جوانب هذه القضية في درسها : صيغ الجموع في القرآن الكريم رسالة ماجستير القاهرة 1977م . و أبنية المصدر في الشعر الجاهلي الكويت 1984 .

وتوالت دراسات كثيرة تتعرض للظاهرة حينا وتغفل عنها أحيانا وستنتظم دراستنا للصيغ في سياقين :

الأوَّل : عرض الظاهرة في الأبواب الصرفيّة

الثاني : دراسة كيفية التعدد وتفسيره ، ونحاول في هذا وذاك الإجابة عن تساؤلات كثيرة مثل : هل الظاهرة نوع من الثراء اللفظيّ فقط ؟ أهذا الثراء مرتبط بمرحلة التدوين واختلاف اللهجات؟ أهو منضبط في دلالات تختص بها كل صيغة أم هو نوع من التطوّر اللغويّ توالدت فيه الصِّيغ وتطوّرت في فترات وحقب زمنية مختلفة؟

تعدد الصِّيغ في الموضوع الواحد

إن نظرة فاحصة لموضوعات الدرس الصرفيّ توقع الباحث في قنوات متشابكة من الصِّيغ تدخل كل منها على الأخرى تارة وتختلف عنها معنى أو مبنى تارة أخرى ، ويأتي دور الدارس لينظم ما اتفق بل يجتهد في ربط الصِّيغ ، كما يرصد الفروق ، ويفسر ظواهرها .

وأكثر الموضوعات الصرفيّة تعددا في صيغه وتداخلا مع غيره من الموضوعات يظهر لنا في :

– أبواب الفعل الثلاثيّ المجرَّد .

– أمثلة الأسماء الثلاثيّة .

–الجموع .

–المصادر .

–صيغ المبالغة .

–الصفة المشبهة .

–اسم الآلة .

أبواب الفعل الثلاثيّ المجرَّد :

يتميز الفعل الثلاثيّ المجرَّد بكثرة أبوابه فله ستة أبواب نتيجة تقابل ثلاثة أبنية في الماضي وثلاثة أبنية في المضارع . أمَّا الأفعال المزيدة فهي – وإن تعددت أبنيتها– فإن كل فعل هو باب واحد فقط نتيجة لقاء ماضيه ومضارعه . والفعل الثلاثيّ المجرَّد له مشكلات أخرى تتضح في المعتلّ والمضعَّف ونلمسها بوضوح عند طلاب الصرف في درس الميزان الصرفيّ . [12]

[8] 7 فندريس ؛ اللغة 203 .

[9] ابن جني ؛ المصنف 1/181 .

[10] ابن جني ؛ الخصائص 1/ 54 .

[11] هدسون ؛ علم اللغة الاجتماعي 29–30 .

[12] الشمسان ؛ أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيّ 154–157 .

وثمة سؤال : هل الأفعال المضاعفة والمعتلّة مشابهة للأفعال غير المضاعفة وغير المعتلّة في كونها صرفيّا على وزن فَعُـل يَفْعُـل ، وكذلك الأمر في الأفعال المعتلّة : الأجوف والناقص ، أهي ثلاثيّة في المستوى الصرفيّ المجرَّد أم هي ثنائيّة ؟[13]

وبالنظر إلى الفعل الثلاثيّ المجرَّد نلحظ أن صوره المستخدمة ثلاث في الماضي وثلاث في المضارع ؛ إلا أنه بتقابل الماضي بالمضارع تكون الصور الافتراضية ناتجة عن الإمكانات الرياضية 3×3=9

	يَفْعُل
فَـعَـل	يَفْعِل
	يَفْعَل

	يَفْعَل
فَـعِـل	يَفْعِل
	يَفْعُل

	يَفْعُل
فَـعُـل	يَفْعَل
	يَـفْـعِـل

فهذه تسع صور والمستخدم منها ست فقط توزع كالآتي :

	يَفْعُل
فَـعَـل	يَفْعِل
	يَفْعَل

[13] المزيني : مسألة الاختيار بين الضمَّة والكسرة في مضارع فَعَل مجلة جامعة الملك سعود – الآداب 1 ، 2المجلد الأوَّل 1989م .

يَفْعَل

فَـعِـ يَفْعِل

ل

فَـعُـ يَفْعُل

ل

ومن الممكن توزيع الصِّيَغ توزيعًا آخر يقوم على فكرة تماثل حركة العين في الماضي والمضارع من جهة وتخالفها من جهة أخرى فالتماثل في :-

فَعَل ⇐ يَفْعَل

فَعِل ⇐ يَفْعِل

فَعُل ⇐ يَفْعُل

ثم المخالفة :

فَعَل ⇐ يَفْعِل ويَفْعُل

فَعِل ⇐ يَفْعَل

وبدراسة الصور الافتراضية الممكنة والمستعملة نلحظ أن (فَعِل) لا يقابله في المضارع إلا (يَفْعَل) وبالنظر إلى عين مضارعة نجد أنه لا مانع صوتي يمنع كون المضارع مضموم العين أو مكسورها ؛ إلا أن العلماء يجعلون ما جاء مضموم العين في مضارع (فَعِل) من باب تداخل اللغات .[14] وأمَّا مكسور العين في مضارع (فَعُل) فهو شاذّ .

أولا- التماثل في حركة العين في الماضي والمضارع :

فَعَل يَفْعَل

أمَّا (فَعَل يَفْعَل) فهو مشروط بكون ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق ، و"إنما ناسب حرف الحلق عينًا كان أو لامًا أن يكون عين المضارع معها مفتوحًا لأنَّ الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد حرف المتحرك بلا فصل . . . . ثم إن حروف الحلق سافلة في الحلق يتعسر النطق بها ، فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لامًا الفتحة التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف فتعدل خفتها ثقلها " .[15] ويكشف النص السابق عن ملاحظة أثر الأصوات المتجاورة على اختيار الصِّيغة مع مراعاة الجهد الألسنيّ الأقل عند النطق . أمَّا الأفعال التي جاءت على باب (فَعَل يَفْعَل) وهي من الصحيح الذي سلم ثانيه وثالثه من حروف الحلق فقد كانت أفعالاً معدودة : (قنط يقنط) وقد ورد في القرآن الكريم [الحجر 56] ، ثم (أبى يأبى ، وركن يركن ، قلى يقلى ، بقى يبقى ، فنى يفنى ، وغشا يغشى وشجا يشجى ، وسلا يسلا ، وعشا يعشى) .[16]

وأكثر الأفعال السابقة منسوبة إلى لغة طيِّئ .[17] وتفسر أيضا بأنها من قبيل تداخل اللغات أو أن يكون للفعل بناء آخر من الأبواب الشائعة .

فَعِل يَفْعِل

---

[14] سيبويه ؛ الكتاب 39/ 4-40 والرضى ؛ شرح الشافية 136/ 1 ، 137 وابن يعيش ؛ شرح المفصل 154/ 7 .

[15] الرضى ؛ شرح الشافية 1/ 119 ، 118 .

[16] الرضى ؛ شرح الشافية 124/ 1-125 و الميداني ؛ نزهة الطرف 100-103

[17] (م . ن ، ص . ن .)

ما جاء متفق كسر العين في الماضي والمضارع ففي الغالب تكون له صيغة في الماضي من باب (فَعَل) أو يكون له مضارع من باب (يَفْعَل) يقول الفارابي : (والمكسور العين في الماضي والمستقبل ليس من الأبواب لقلته ولأنَّه ليس منه شيء إلا وقد تجوز فيه لغة أخرى فهو لا يتفرَّد بمذهب تفرُّد غيره إلا مُعْتَلِّه) . [18]

وأمَّا المعتلّ الذي اتّفق على كسر عينه في الماضي والمضارع فقد حصره علماء اللغة في الأفعال : وَثِق وجد، ورش، ورع، ورك، ورم، وري، وعق، وفق، وقه، وكم، ولي، ومق . [19] وحتَّى هذه الأفعال لم تسلم من تعدد أبوابهَا فممَّا جاء وله باب على فَعِل يَفْعَل وهو معتلّ : (وسع يسَع ووطئ يطَأ) . [20]

وأمَّا الصحيح الذي يجَيء مكسورَ العين في الماضي والمضارع فيكثر مجيئه على أبواب أخرى فممَّا جاء مضارعه بصورتين : (مكسور العين ومفتوحها) حسب يحسب ويحسَب ونعم ينعم وينعَم ويئس ويَئِس ويَيْأس ويبس ييبس وييَبس)[21]وينعَم ويئس ييأس وتأتي حسب التي للعد بفتح العَين في المَاضي وضمها في المَضارعَ جاء في لسانَ العرب "وحَسَب الشيءَ يحسُبَه بالضم حَسْبًا وحسابًا وحسابَة"[22]

فَعُلَ يَفْعُل :

الملاحظ هنا تفرد هذا الفعل في كون مضارعه لا يأتي إلا مضموم العين متماثلا مع حركة عين الماضي كما أنه لا يشركه في المضارع بناء آخر خلافا لما حدث مع (فَعَل) أو (فَعِل) حتَّى أنهم عدُّوه قياسًا لا ينكسر . [23]

والملاحظة الثانية أن هذا الباب لا يتأثر بتَجاور الأصوات يقول إبراهيم أنيس : "هذا باب غريب لا يخضع لقانون المغايرة ولا نكاد نلاحظ فيه أثرًا لحروف مجاورة ولا نرى له نظيرًا في اللغات الساميَّة الأخرى" . [24]

وأمَّا معانيه فتتصف بالثبات . [25] ولذلك تكثر الأفعال في هذا الباب لما دلَّ على الغرائز فوظيفته النحوية اللزوم دائمًا لملازمة الغريزة لصاحبها فلا يتعدى . يقول الرضى : "ومن ثمة كان لازمًا لأنَّ الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدى إلى غيره" . [26]

ومن الملاحظات حول هذا الباب قلة شيوعه في اللغة فلم يأت منه في القرآن إلا الأفعال : بصُر : يبصُر [96- طه]، بعُد [49، 42- التوبة]، وثقُل[8-الأعراف]، وحسُن[69-النساء]، ويطهُرن[222-البقرة]، وكبُر[13-الشورى] : يكبُر [51-الإسراء][27] .

ولم يأت في القاموس المحيط إلا نحو عشرين فعلا . [28]

وقد درس إبراهيم أنيس تلك الأفعال ورجح أمرين يفسران ورودها :

1. أن هذا الأفعال حولت إلى صيغة (فعُل : يفعُل) عن بناء فعَل لقصد المبالغة فينسلخ بذلك عن الحدث ويأخذ المعنى صفة الثبات كالغريزة أو التعجب .
2. أن هذه الأفعال ناشئة عن القياس الخاطئ على ألسنة الصغار . [29]

وممَّا يلاحظ على هذا الفعل أنه قد يُستغنى عنه بالأفعال (فَعِل) أو (افتعل) فمن الاستغناء بفعِل عن فعُل لزومًا في اليائيّ اللام وسماعا في غيره مثل : غني، ورشد ومن الاستغناء بافتعل عن فعُل افتقر وارتفع . [30]

وأورد ابن قتيبة ممَّا أتى علَى فعل مثل أدم وشهب وسقم . [31]

وقد تأتي أفعال هذا الباب علَى فعَل وَفعل أيضا، مَثل نَضَر وطَهَر وجَبنَ ونَبه . فنضر فيه ثلاث لغات بالضم نَضُر وبالفتح نَضَر وبالكسر نَضِر[32] . وفي طهر وجبن لغتان بَالضم طَهُر وجَبنُ وبالفتح طَهَر وجَبَنَ[33] أما نبه فقد جاء بضم العين نَبُه وبكسرها نَبِه . [34]

---

[18] الفارابي؛ ديوان الأدب 138/ 2 وانظر سيبويه؛ الكتاب 32/ 4، وابن جني؛ المنصف 208/ 1و243، وابن مالك؛ التسهيل 196 . (الرضي؛ شرح الشافيه 120/ 1 وابن منظور؛ لسان العرب (حسب) و الميداني؛ نزهة الطرف102 - 103 و اللبلي؛ بغية الآمال 77 و الطيب البكوش؛ التصريف العربي 86 .

[19]البطليوسي؛ الاقتضاب 250/ 2

[20]سيبويه الكتاب 55/ 4 وابن مالك للتسهيل 195 .

[21]ابن منظور؛ لسان العرب (حسب) الميداني؛ نزهة الطرف 103-104 وفؤاده طرزي : تيسير العربية وتحديثها 62-65 .

[22] ابن منظور؛ لسان العرب (حسب)

[23]الرضيّ؛ شرح الشافية 138/ 1 .

[24] إبراهَيم أنيس؛ من أسرار اللغة 55 .

[25] سيبويه؛ الكتاب 28-34 والشمسان؛ أبنية الفعل 11-12 .

[26] الرضيّ؛ شرح الشافية 74/ 1 .

[27] عضيَمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 5 : 144-145 .

[28] إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة 55 .

[29] م . ن . 55 -56 .

[30] الرضيّ؛ شرح الشافية 78/ 1 . والشمسان؛ أبنية الفعل 61، 63 .

[31] ابن قتَيبة؛ أدب الكاتب 506 .

[32] ابن منظور؛ لسان العرب (نضر) .

[33] الأزهري؛ تهذيب اللغة (طهر) والجوهري؛ الصحاح (جبن)

[34] ابن منظور؛ لسان العرب (نبه) .

والملاحظة الأخيرة أنه لم يخرج على مضارع فَعُل يَفْعُل إلا فعِلٌ واحد وهو كُدْتُ تَكاد وعده اللغويّون فعلاً شاذًا .[35] أو من باب تداخل اللغات .[36]

ومعيار شذوذه أن المعتلّ الواويّ من الأجوف يكون على بنائين : إمَّا فَعَل يَفْعُل مثل قال يقول أو فَعِل يَفْعَل مثل خاف ولم يسمع فيه ما جاء على باب فعَل يفعَل ويفسر على أنه من باب تداخل اللغات .[37]

ونلحظ قصور (فَعُل) عن الخروج في المضارع إلى حركة مخالفة وكذلك قصور (فَعل) عن الخروج إلى (يَفْعُل) فدل ذلك على أن (فَعَل) مفتوح العين هو أصل الأفعال . والصور الأخرى إمَّا ناتجة عن تركيب وتداَخل في الصِّيَغ أو المماثلة ؛ فالتعدد في المضارع والماضي يسوِّغ قبول العين للحركات الثلاث ، فإذا جاء الماضي (فَعِل) فهو مماثلة للمضارع (يَفْعِل) وإذا جاء (فَعُل) فهو مماثلة للمضارع (يَفْعُل) .

ثانيا– مخالفة حركة عين الماضي لحركة عين المضارع :

فَعَل : يَفْعُل/ ويَفْعِل

وإذا كان (فَعَل) بفتح العين هو أصل الأفعال فإن مضارعه جاء متعددا مضموم العين ومكسورها ومفتوحها : يَفْعُل ، ويَفْعِل ، ويَفْعَل . وللعلماء حديث طويل حول جواز مجيء مضارع (فَعَل) على (يَفْعُل) أو (يَفْعِل) .[38]

وقد أحصى إبراهيم أنيس 1372 فعل في القاموس المحيط من 1820 فعل جاءت على فَعَل في الماضي ومتعددة الصور في المضارع .[39] إلا أن هذا التعدد في مضارع (فَعَل) كانت له ضوابط ؛ فكسر العين وضمها يجوز فيما لم يسمع مضارعه ، يقول السرقسطي "إذا جاوزت المشاهير من الأفعال نحو دخل وضرب وما أشبه ذلك من مشهور الكلام فقل إن شئت يَفْعُل وإن شئت يَفْعِل إلا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق فإنه يأتي على فَعَل يَفْعَل وربما جاء على يَفْعِل ويَفْعُل" .[40]

ولكثرة ما جاء متعددا من مضارع (فَعَل) جعله الرضيّ قياسا ، يقول : "قَياس مضارع فَعَل مفتوح عينه إمَّا الضم أو الكسر ، وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد هذا وقال كلاهما قياس وليَس أحدهما أولى به من الأخر ، إلا أنَّه ربمَّا يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتَّى يطَّرح الآخر ويقبح استعماله ، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معا وليس على المستعمل شيء . وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنَّه أكثر وأيضا هو أخف من الضم " .[41]

فالمعيار هو السماع أولا ، فإن لم يتحقق فالاختيار جائز ، والمعيار الثاني اختيار الكسر لأنَّه أخف من الضم ، وهذا معيار صوتي ، وثمة معيار آخر وظيفي ينظر لعمل الفعل من حيث التعدي واللزوم ، فالضمَّة في المضارع للأفعال المتعدية والكسرة للافعال اللازمة .[42]

وثمة تفسيرات أخرى يوردها ابن جني منها ما يتصل بقضايا صوتية مثل المخالفة ، قال "وإنما دخلت يَفْعُل في باب فَعَل على يَفْعِل من حيث كانت كل واحدة من الضمَّة والكسرة مخالفة للفتحة ، ولمَّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الَضمَّة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذاك إليها فقالوا قتل يقتل ، ودخل يدخل ، وخرج يخرج " .[43]

ومن تفسيرات ابن جني لظاهرة التعدد في مضارع (فَعَل) القول بحمل فعْل على فعل آخر يقول "فكما أن فعُل بابه يَفْعُل كذلك شبهوا بعض فَعل به فكسروا عين مضارعه ، كما ضموا في ظَرُف عين ماضيه ومَضارعه ، فنَعم ينعم في هذا محمول على كَرُم يَكْرُم كما دخل يفعُل فيَما ماضيه فَعَل ، نحو قَتَل يقتُل على باب يَشْرُف ويَظْرُف" .[44] ويرد ابن جَني التَعدد إلى ظاهرة القياس ، قال "لأنَّ ضَرَب يَضْرِب أقيس من قَتَل يقتُل " .[45] ويطرح الرضيّ تفسيرا صوتيا وهو "أن الحروف التي من مخرج الواو كالباء و الميم من ضرب يضرب وصبَر يصبر ونسم ينسم وحمل يحمل لا تغير كسر العين إلى الضم الذي هو من مخرج الواو وكذلك الحروف التي من مخرج الياء ، كالجيم والشين ، في شجب يشجُب ومجن يمجُن ومشق يمشُق لا تحول ضم العين إلى الكسر الذي هو من مخرج الياء " .[46] وتميل الدراسات الحديثة إلى تفسير ظاهرة التعدد صوتيا في ضوء الدرس التاريخي لتطوّر اللهجات الذي يرى : " أن تفسير الظاهرة يكمن في عدم استقرار الضمَّة تاريخيا وميلها إلى التحول إمَّا إلى حركة متوسطة أو إلى الكسرة وذلك نتيجة لتأثير الأصوات الساكنة المجاورة لها " .[47]

ويرى المزيني إلى أن الأصل في مضارع فَعَل يحتمل أن يكون "بضم العين ليس غير وأن ما نجده من الكسرة في بعض الأفعال أو التردد بين الكسرة والضمَّة في أفعال أخرى ليس إلا أثرا للقانون الصوتي الذي نجده في مثل اللهجة البدوية الحجازية " [48] فالانتقال إلى كسر

---

[35] سيبويه ؛ الكتاب 40/ 4 . ابن يعيش ؛ شرح المفضل 154. الرضيّ ؛ شرح الشافية 138/ 1 .

[36] ابن جني ؛ المنصف 257/ 1 ، الرضيّ ؛ شرح الشافية 138/ 1 حاَشية 1 .

[37] م . ن . ، ص . ن .

[38] وسميَّة المنصور ؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي 148 .

[39] إبراهيم أنيس ؛ من أسرار اللغة 53 .

[40] السرقسطي ؛ الأفعال 60/ 1 وانظر ابن القطاع الأفعال 8/ 1 .

[41] الرضى ؛ شرح الشافية 117/ 1–118 .

[42] ابن جني ؛ الخصائص 379/ 1 و المنصف 186/ 1 .

[43] (م . ن . ص . ن .)

[44] (م . ن ، ص . ن .)

[45] يعلل ابن جني كون ضَرَب يَضْرِب أقيس من قَتَل يقتُل وأن الباب للكسر دون الضم أن الضم قد لزم باب ما ماضيه فَعُل م . ن ، ص . ن .

[46] الرضى ؛ الشافية 122/ 1

[47] المزيني : الاختيار بين الضمَّة والكسرة في مضارع فَعَل 50 .

[48] السابق 52 .

العين في المضارع هو اختيار لبدو الحجاز عنده . أمَّا الأفعال التي ثانيها أو ثالثها من حروف الحلق وخرجت عن القياس وجاء مضارعها على (يَفْعِل) أو (يَفْعُل) فقد أُحصيَ منها في القرآن فقط سبعة أفعال وهي : نكح ، نزع ، رجع ، بلغ ، قعد ، زعم ، نفخ . ويفسر إبراهيم أنيسَ خروج هذه الأفعال عنَ القاعدة بأنها قد غلبت عليها قاعدة المغايرة . [49]

ويرى إبراهيم أنيس أن تلك الأفعال تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة القرشية . [50]

فَعِل يَفْعَل

إنَّ مخالفة حركة الماضي في هذا الفعل لحركة المضارع تذكر بالمخالفة بين حركة الماضي (فَعَل) ومضارعه (يَفْعِل) ، لكن الفعل (فَعِل : يَفْعَل) يخلص إلى معان ذات دلالة انعكاسية ، فهو يكثر في الألوان والأدواء ما كان حسيا منها مثل وَجِع يَوْجَع ، أو ما حمل دلالَة الأدواء مثل عَسِر وشَكِسَ ، يقول سيبويه" فلمَّا صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأَوجاع وصار بمنزلة ما رموا به من الأدواء"[51] .

ولم يقف التعدد عند الأبواب المعروفة بل تعداه إلى أبواب شاذّة مثل (فَعِل : يَفْعُل) بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع مثل : نَعِم يَنْعُم وفَضِل يَفْضُل وحَضِر يَحْضُر ومتَ تَمُوتُ ودمتَ تدُومُ . [52] وذكرَ الرضيّ عن أبي عبيده نَكِل يَنْكُل وذكر أيضا نجِد يَنْجُد . [53] ويَردُّ ابن جني هذه الأفعال إلىَ باب (فَعِل : يَفْعَل) . [54]

وعدم اختصاص هذه الأفعال بباب دلَ على أنه من تداخل اللغات وهو ما سنفصِّل الحديث عنه في تفسير الظاهرة .

ويلحق بالتعدد في الأفعال المضارعة ما جاء من أصل مضعَّف أو معتلّ وقد أشرنا سابقًا إلى تعقيد صيغ الفعل المضعَّف والمعتلّ الأجوف فهذا ممَّا يتغير في اللفظ ولا يتغير في الميزان ، فـ(شدَّ) وزنه (فَعَلَ) وليس (فَعّ) و(يشُدُّ) وزنه (يَفْعُل) وليس (يَفُعُّ) ، والأمر منه أكثر تعقيدا فـ(شُدَّ) وزنه (أُفْعُلْ) وليس (فُعّ) وتزيد التعقيد مشكلات أخرى مثل السياق النحوي فـ(شُدَّ) فعل أمر حقه تسكين آخره إلا أنه يحرك منعا لالتقاء الساكنين ، ومشكلة الإدغام وفك الإدغام تتصل بالدرس اللهجي فالإدغام على لغة تميم ، أمَّا الحجاز فتسكن آخر فعل الأمر حيث يفك الإدغام وقد قرئ بهما . قال تعالى : {وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي}[طه 27] ، وقال تعالى : {اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي}[طه 31] ، وقال تعالى : {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [الحشر : 4] ، وقال تعالى{وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء : 115] . ومشكلة أخرى تتصل بالإسناد مثل {وَقَرِّي عَيْناً} [مريم 26] أو لتخفيف مثل (قَرْنَ) فالفعل (قَرِّي) بوزن (افْعَلي) وليس (فَعِّي) والفعل (قَرْن) بناؤه (اقْرِرْنَ) بوزن (افْعَلْنَ) ومثله المعتلّ الأجوف (يقول) بوزن (يَفْعُل) وليس (يَفُعْل) أو (يَفُول) ، فيَ حين أن (قُلْ) بوزن (فُلْ) .

وقد وجدَ الصرفيّون لهذه الظواهر تفسيرات علميَّة أعادوها في الدرس الصرفيّ إلى صيغها البنيوية ، إلا أن هذا التعدد يُشْكلُ في صور المعتلّ : مابين المعتلّ بالنقل والمعتلّ بالقلب والمعتلّ بالنقل والقلب ، وكذلك تتعقد صوره : ما بين اليائيّ والواويّ؛ فبعَض المعتلّ الأجوف يأتي منه الواويّ واليائيّ ، مثل : (كاد : يكاد/ ويكيد) . وقد جاء علماء اللغة بجهود ومحاولات لضبط أحوال المعتلّ فعدوا من القياسيّ "لزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين والكسر فيهما يائيين وفي المثال اليائيّ" . [55] ويعلل الرضي لذلك القياسيّ "بأنه لَمَّا ثبت الفرق بين الواويّ واليائيّ في مواضي هذه الأفعال أتبعوا المضارعات إياها في ذلك ، وذلك أن ضم فاء قُلت وكسر فاء بعت للتنبيه على الواو والياء . ونحو دَعَوت ودَعَوا يدل على كون اللام واوا ونحو رَمَيت ورَمَيا يدلُّ على كونها ياء " . [56] وأمَّا ما يثيره اتّفاق المعتلّ الواويّ واليائيّ في مجيئهما على (فَعَل : يَفْعِل) فقد عُلل بأنه "لَمَّا لم يثبت في مواضي هذه الأفعال فرق بين الواويّ واليائيّ في موضع من المواضع لم يفرق في مضارعاتها" . [57]

ومن الملاحظات حول المعتلّ أن تعدد الأبواب التي يصاغ عليها تختلف باختلاف موقع علته فمعتلّ الفاء الواويّ له أربعة أبواب مشهورة (فَعَل : يَفْعِل) نحو : وَعَد يَعد ، و(فَعَل : يَفْعَل) نحو : وَضَع يَضَع ، و(فَعِل : يَفْعَل) نحو : وَجِل يَوْجَل ، و(فَعِل : يَفْعِل) نحو : وَرِث يَرِث ، وَسُمع في باب (فَعَل يَفْعُل) وَجَد يَجُد . [58] وتُردُّ ندرة المثال الواَويّ في باب (فَعَل : يَفْعُل) لكون الضَم جزءاًَ من الواو وقدَ حذفَت من (يَعد) تخفيفًا فجاءت ندرته في هذا الباب طلبًا للخفة كما حذفوا الواو تخفيفًا .

ويأتي المثال الواويّ أيضا على (فَعُل : يَفْعُل) مثل : وَسُم يَوْسُم ، وأمَّا المثال اليائيّ فيأتي على الأبواب الستة ، غير أنه أقل شيوعًا من المثال الواويّ . وأمثلته وإن وردت على الأبواب الستة فإن كثيراً منها يأتي شاذًا على باب ومقيسًا على آخر ، مثل : يَئِس يَيْئِس ، فورد

---

[49] إبراهيم أنيس؛ من أسرار اللغة 52 .

[50] (م . ن . ، ص . ن .)

[51] سيبويه؛ الكتاب 4/ 21 .

[52] ابن جني؛ الخصائص 376/ 1 .

[53] الرضي؛ شرح الشافيه 137 وانظر ابن يعيش؛ شرح المفصل 154/ 7 .

[54] ابن جني؛ الخصائص 380/ 1 .

[55] الرضيّ؛ شرح الشافية 118/ 1 .

[56] م . نَ 127/ 1 .

[57] م . ن . ، ص . ن .

[58] الميداني؛ نزهة الطرف 112–111 .

مضارعه بالكسر شاذًا، وقياس مضارعه الفتح كما أنه يستغنى بالمزيد عن المجرَّد مثل : يَقُظ ، فالشائع استخدام استيقظ ، واستغني بافتَقَر عن فَقُر وبارتفع عن رَفُع[59] .

وللمعتلّ خصوصية تتيح للمستخدم المفاضلة في اختيار وسيلة التخلص من المتماثلات ، فالمضعَّف على (فعل) من (ق/ و/ و) مثل (قَوو) لم يدغم واختير الإعلال بالياء : قَوِوَ[ ] قَوِيَ ، وذلك للتخلص من المتماثلات للمحافظة على صورة البناء .

الثنائيّ:

يثير الثنائيّ مشاكل جمة في درس الصرف التعليمي ، وهو يمثل مشكلة في ظاهرة التعدد سواء أكان ثنائيّ الأصل مثل : يد وأخ أو ثنائيًا نتيجة التضعيف عند من عد المضعَّف من الثنائيّ مثل ابن فارس الذي ينظر إلى الفعل (أمَّ) أنه من الـجذر (أم) فقط .[60] إلا أن هذا التصريف تصريف إملائي لا معجمي والملاحظ أن القائلين بالثنائيّة يقرون بأن الاستخدام لا يستقيم إلا بالثلاثيّ ظاهرًا أو مقدرًا ، فهم يعدون الصوت الثالث الظاهر مزيدًا كما هو في : قطّ ، قطب ، قطف ، قطع ، قطم وقطل ، وجميعها تتضمن معنى القطع .[61] أمَّا الصوت الثالث المقدر فهو في كلمات ثنائيّة مغرقة في القدم مثل : يد ودم وأم .

ويرى القائلون بالثنائيّة أنَّ الأفعال المعتلّة ثنائيّة الأصل وكذلك المضعَّفة .[62] وعلى هذا جرت بعض معاجم العربية مثل مقاييس اللغه لابن فارس والمفردات للراغب الأصفهاني .

وليس هدفنا تتبع الأصول أثلاثيّة هي أم ثنائيّة؟ والنظر في دراسة من قال بالثنائيّة يجد صيغًا جديدةً تتولَّد وأبنية تتعدَّد .[63]

الأسماء

الاسم إمَّا مجرَّد وإمَّا مزيد ، وهو من حيث عدد جذوره ثلاثيّ أو رباعيّ أو خماسي ، ومن حيث أقسامه هو الاسم والصفة .[64]

الاسم الثلاثيّ المجرَّد ترتكز أبنيته على فكره تبادل الموقعية للحركات والسكون في تشكيل بناء الثلاثيّ ممَّا ينتج عنه اثنا عشر بناء ، المستعمل منها عشرة أبنية فقط .

حركة الأوَّل	حركة الثاني			
	ضمَّة	كسرة	فتحة	سكون
فتحة	فَعُل: رجل / حدث	فَعِل: كتف/ حذر	فَعَل: جمل/ بطل	فَعْل: سعد/ ضخم
كسرة	فِعْل: حلم / نضو	فِعَل: عنب / زيم	فِعُل: حبك /	فِعِل: إبل / بلز
ضمَّة	فُعْل: قفل / حلو	فُعَل: جرذ / لبد	فُعِل: دئل	فُعُل: عنق / جنب

وبتأمل هذه الأبنية نلحظ أن تعددها يطرد مع الإمكانية الافتراضية عدا صيغتي (فُعِل) و(فِعُل)؛ إذ تُمثِّلان صعوبة في النطق عند الانتقال من كسر إلى ضم أو من ضم إلى كسر ، لذا لم تبن العربية عليهما .[65]

[59] الرضيّ؛ شرح الشافية 1/78 .
[60] ابن فارس ؛ مقاييس اللغة 1/ 21 .
[61] ابن جني ، الخصائص 2/ 149
[62] توفيق شاهين :أصول اللغة العربية بين الثنائيّة والثلاثيّة 46-48 .
[63] اهتم اللغويون بالأصل الثنائيّ قديما وحديثا ومن أشهر الدراسات : الأب جورجي الدومنكي المعجميَّة العربيه على ضوء الثنائيّة والألسنيّة الساميَّة ، الأب أنستاس الكرملي : نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ، و ثنائيّة الألفاظ ، توفيق شاهين :أصول اللغة العربية بين الثنائيّة والثلاثيّة . كما اعتمدت بعض المعاجم الأصل الثنائيّ للمفردات في تصنيفها مثل المقاييس لابن فارس والمفردات للراغب الأصفهاني . وانظر تاريخ علوم اللغة العربية لطه الراوي (ط 1 مطبعة الرشيد / بغداد 1339هـ) ص 24 .
[64] ناقش الباحثون أقسام الاسم وفاق معايير شكلية ووظيفية ومن الدراسات التي فصلت القول فيه : فاضل الساقي ؛ أقسام الكلام 175-220 . وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي 51-66 .
[65] اختصت صيغة (فُعِل) بالفعل المبني للمفعول ابن جني ، المنصف 1/ 20 .

وأمَّا الأمثلة التي نقلت في كتب اللغة العربية مثل دُئِل وحبُك فقد أوَّلها القدماء وردّوها إلى الصِّيغ الشائعة بعد أن شكَّكوا بأصالتها ، والمثال الذي يسوقونه (حبُك) تذكر فيه قراءات متعدَدة . [66] ويجمع العلماء على شُذُوذ (حبُك) ويخرِّجونها على عدَّه أوجه :
-نتيجة لتداخل وتراكبَ اللغات فقد سمع فيها حبك بكسرتين وحُبُك بضمتين . "فالحِبُك مركب من اللغتين يعنَي أن المتكلم به أراد أن يقول الحُبُك بضمتين فلم يرجع إلى ضم الحاءَ بَل خلاها مكسورة وضم الباء فتداخَلت اللغتان الحُبُك والحبِك في حرف الكلمة الحاء والباء . "[67]
-أصلها الحُبُك بضمتين وكسر الحاء إتباعا لكسرة (ذات) ولم يعتد باللام الساكنة لأنَّ الساكن حاجز غير حصين وقد استحسن أبو حيَّان ذلك التفسير . [68]
-نفي أن يكون في العربية مثال فعُل يقول الميدانيّ : "وأمَّا فعُل بكسر الفاء وضم العين فلا يوجد في كلامهم البَتَّة لاستثقالهم الخروج من الكسرة إلى الضمَّة ومن الضَمَّة إلى الكسرة . [69] وقد استَبعد العلماء فعُل وفُعِل من أبنية الأسماء الشائعة . [70]
وتفسر صعوبة الانتقال من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم بأن الضمَّة والكسَرة حركتان عاليتان ؛ إلا أن الضمَّة حركة عالية خلفيّة والكسرة حركة عالية أمَاميَّة ، ومن ثم فقد كان تواليهما عسرا في النطق حتَّى إن بعض اللهجات تخفف الفعل المبني للمجهول بحذف الكسرة أي : بتسكينه . [71] وقد نسبها ابن سيده إلى قبيلتي بكر بن وائل وتغلب . [72]
وممَّا يلاحظ على أبنية الاسم الثلاثيّ أن التعدد في الاسم الواحد يكثر في تخفيف المتحركين ، وذلك بتسكين أحدهما ، مثل تفريعات تميم[73] في : فَخذ وفَخْذ ، أو الإتباع : فخذ ، كما هو في اللهجات المعاصرة . [74] ويمثل التخفيف جانبا كبيراً في تأثير القراءات القرآنية على تعدد الأبنية ، كـ(غُلُف) ورد في قراءتهَا : غُلْف بالتخفيف ، ومثلها : حُرُم وحُرْم وشُغُل وشُغْل . [75]
وأمَّا المزيد فالتعدد في أبنيته كثير ، ويدخل فيه ما يعرف بالمثلث الذي يأتي فيه المجرَّد والمزيد مثال صبر ومرقاة . [76]
ويثري القصر والمد الأبنية بالتعدد مثال : بكاء وبكى وغناء وغنى ؛ وذاك هو الجانب الميكانيكي في تكاثر الصِّيَغ . ومن أهم الملاحظات أنَّ المزيد تتقلص أبنيته في حين أنَّ الإمكانات الافتراضية تتيح زيادة فائقة في الأبنية ، ومرد ذلك أن قلة أصوات الكلمة تعني خفَّتَها ، واطِّراد شيوع استخدامها ، وزيادة أبنيتها ، يقابل ذلك صعوبة البناء على المزيد وانحسار التعدد في أبنيته .
والتعددَ في الأسماء له أكثر من جانب فإلى جانب الأبنية هناك التعدد في اللفظ مع توحد مدلوله ، وهو ما أغنى اللغة العربية وأثقلها في آن ، فأسماء الأسد 500 ، وللداهية 400 ، وللخمر 200 وللثعبان 200 . . . . الخ . [77]
والخلاف حول هذا النوع من الأسماء أترادف هو أم صفات محفوظ في كتب اللغة . [78] ويثير التساؤل أيضا ما اتفقوا في دلالته ، فاللفظ الذي تجوز فيه أكثر من صيغة بدلالة واحدة يدعو للتوقف مثل لفظ إصبع فقد رويت فيه عدة روايات . [79]

- كسرالهمز وتثليث حركة الباء : إصبَع ، إصبِع ، إصبُع .
- فتح الهمز وتثليث حركة الباء : أَصبَع ، أَصبِع ، أَصبُع .
- ضم الهمز وتثليث حركة الباء : أُصبُع ، أُصبِع ، أُصبَع . ثم أُصْبُوع .

وقد درس إبراهيم أنيس التعدد في (أصبع) ويرى أنَ لفظ (أصبوع) متطوّرة عن أُصبُع بإشباع الحركة ، كما يرى أن الأصل كان بمخالفة بين حركة الهمز وحركة الباء ثم تطوّرت الصِّيغة إلى المتماثل أصبع للانسجام بين الحركات في الكلمة . [80] واللافت للنظر أن الاسم (أصبع) يشيع بناؤه على : (إصبُع وأُصبع) في اللهجات المعاصرة وإن كانا يمثلان خروجا على الانسجام إذ فيهما انتقال من كسر إلى ضم أو من ضم إلى كسر وَهو ممَّا لا تقَبله العربية لأنَّ فيه ثقلا عند النطق . وقد عد إبراهيم أنيس الصِّيغتين (إصبُع وأُصبِع) من اختراع الرواة . [81]

---

[66] المثال حبك ورد في قوله تعالى :{ والسماء ذات الحبك} [الذاريات 7] أبو حيَّان البحر المحيط 134/ 8 .
[67] الرضى؛ شرح الشافية 39/ 1 والقرطبي؛ الجامع لأحكام القرآن33/ 17 .
[68] أبو حيَّان ؛ البحر المحيط 138/ 8 .
[69] الميداني ؛ نزهة الطرف 282 .
[70] يعد السيوطي فعُل مفقودا في اللغة السيوطي؛ المزهر 6/ 1 . وانظر خديجة الحديثي؛ أبنية الصرف في كتاب سيبويه 136 .
[71] الشمسان؛ التَغيرات الصوتية في المبني للمفعول مجلة جامعه الملك سعود الآداب 1412هـ 116
[72] ابن سيده؛ المخصص مجلد 14 ص220 .
[73] الرضى؛ شرح الشافية 1/ 40- 47 .
[74] في لهجة الكويت ينطق فخذ بكسرتين وفي الشام يلجؤون إلى ساكن الوسط لكنهم عند الوقف يتخلصون من توالي المتماثلين بخفقة قصيرة تميل إلى الكسر .
[75] وسميَّة المنصور؛ صيغ الجَمْوع في القرآن الكريم 404/ 1 .
[76] ابن جني؛ الخصائص 3/ 100 و البطليوسي؛ الاقتضاب 2/ 191 . من الكتب التي عنيت بالمثلث في اللغة : المثلثات لقطرب تحقيق رضا السويسي نشر الدار العربية للكتّاب تونس (د . ت .) وقد أورد المحقق ثبتا بأشهر من ألف في المثلثات في اللغة في ص 12-13 .
[77] ابن فارس؛ الصاحبي 44 والسيوطي؛ المزهر325/ 1 و404 .
70 الخلاف بين ابن خالويه والفارسي في مسألة الترادف لا يدفع فكرة التعدد فإن تكن أسماء للأسد على رأي ابن خالويه فهو من قبيل تعدد الأسماء ، وإن تكن صفات على رأي الفارسي فهو من قبيل تعدد الصفات . ولكن لا يمكن أن ندفع أمرا واضحا وهو أن الصفات تنتقل إلى الاسميَّة حين تستخدم استخداما وظيفيا للدلالة على المسمى دون استحضار مدلول الصفة شأن نقل الصفات إلى العلميَّة ، ومن هنا ندرك أن لمذهب ابن خالويه وجاهته .
[79] البطليوسي؛ الاقتضاب 2/ 321 .
[80] إبراهيم أنيس؛ اللهجات العربية 159 .
[81] م . ن ، ص . ن .

وتتجه اللهجات في الخليج والجزيرة إلى التخفيف، ممَّا ولد أبنية متعددة في الاسم (أصبع)، ففي نجد ميل إلى اختيار البناء بكسر الهمزة والباء بعد قلب الهمزة إلى ميم (مصبع) وهي ما زالت تستخدم في الوشم. وفي الكويت تخلص من الهمز صبع مع الميل إلى الإتباع بالكسر. فالاسخدام اللهجي قدَ طَور الصِّيغة، وذلك ممَّا ولد أبنية جديدة. وواضح الاختيار اللهجي بينَ الهمزة والميم، فالهمزة لم يسمع أنها أبدلت عن ميم، وكذلك الميم لم تبدل عن الهمزة، إلا أنَّ الهمزة والميم كلاهما تزاد أولا. وبناء مصبع لا يخالف ما اختاره إبراهيم أنيس من توالي كسرتين، ومثله القول في صبع فقد حذفت همزتها، ولَمَّا لم يصلح الابتداء بساكن حركت الصاد بكسرة الهمزة، إلا أن اللهجة تحتفظ بالصورة الأصل للصيغة وهي إصبع إذ يقول المثل الشعبي "من دخل إصبع دخل إصبعين".

هذه الصور اللهجية تؤكد أن اللهجات العربية ثرية في تعدد الصِّيغ ومن ثم نقبل أن يسمع إصبُع وأُصبِع على ما فيهما من انتقال من ضم إلى كسر أو من كسر إلى ضم. ذلك أن كثرة استخدام هذا الاسم أدى إلى تعدد صيغه.

المصادر:

أولا: مصادر المجرَّد والمزيد

نواجه في درس المصدر بهذا الكم الهائل من الأبنية المصدرية: القياسيّ منها والسماعي، المجرَّد والمزيد.[82] وكما اختلف العلماء في قياسيّة مصادر الثلاثيّ وسماعيتها اختلفوا في أبنيتها؛ فابن القوطية عد منها خمسا وعشرين صيغة، واستدرك عليه ابن القطاع أنها مئة، ويذكر كل من الزمخشري وابن بعيش والرضيّ أنها اثنتان وثلاثون، وسجل السيوطي خمسة وعشرين بناء.[83]

وقد عزا العلماء التعدد في أبنية مصادر الثلاثيّ إلىَ التعدد والاختلاف في أبنية أفعالها يقول المبرد: "اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس، إنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد، لأنَّ الفعل منه لا يختلف، والثلاثيّة مختلفة أفعالها المضارعة والماضية، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى الأسماء.[84]

فالثلاثيّ المجرَّد يجري مجرى الاسم، أمَّا المزيد فمصادره قياسيّة؛ لأنَّ فعله لا يختلف.

ورصد اللغويّون كثيرًا من أمثلة المصادر المتعددة في الجذر اللغويّ الواحد. من تلك الجذور (ل/ ق/ ي)، رصد له السيوطي عشرة أبنية هي: لقاء، لقاءة، لَقًى، لُقًيا، لُقْيًّا، لَقْيًّا، لَقْية، لِقْيانًا، لُقْيانًا، لقْيَانة.[85] وهي في اللسان نقلا عن ابن برّيّ ثلاثة عشر بزيادة تلقاء ولُقًّى وَلَقَاةَ.[86] وتتفاوت درجة صحة المصادر المَرصودة لهذه المَادة كما يتفاوت مدى قبولها عند اللغويّين ومدى شيوعهَا في الاستخدام، فابن السكيت يرد لَقَاة لأنَّها مولَّدة ليست من كلام العرب.[87]

والتعدد في أبنية المصدر يوقعنا في إشكال جديد، وهو اشتراك الأبنية في الدلالات المختلفه كاشتراك المصدر والجمع في صيغتي (فِعَال) و(فُعُول):

نحن نخطب قياما، نحن نريد حُلولا، نحن ننشد حُضورا.

ويحدد السياقَ نوع الصِّيغه مصدراً أو جمعًا، كذلك اشتراك المصدر مع اسم المرة والهيئة الذي يميز بينه وبين مصدره بالتاء فإذا كان السياق فخراً فالمصدر لا تكون دلالته مقيدة بل مطلقة تناسب سياق الفخر.

ويأتي بناء (فَعْلة) في أبنية المصدر لغير الواحدة مثل: نَجدة وعَنوة ولَذة وغَفلة، ومثله بناء (فِعْلة) يأتي لغير الهيئة بل يخلص للمصدرية في مثل خِيفة، حِيلة، عِذرة.

ثانيا: المصدر الصناعَي

هناك إشارات مبكرة إلى المصدر الصناعي تعرضت لوظيفته وصياغته نجدها عند سيبويه والفراء.[88] إذ يصاغ المصدر الصناعي من:

لفظ + (ياء النسب+تاء التأنيث) أي: لفظ+(–ي ي–َة). وأمَّا تعدد بنية الألفاظ التي يصاغ منها فهو راجع إلى تعدد أنماط الأسماء والأدوات سوى الأفعال، ونجد من ذلك ما يأتيَ:

–المصدر: بنائية ظنية، إيجابية.

- المصدر الميمي: مصداقية.
- اسم الآلة: ميزانية.
- الاسم الجامد: عنصرية.
- اسم الجنس: إنسانية.
- اسم الفاعل: قابلية، جاذبية.
- اسم المفعول: مسؤولية، موفقية.

---

[82] وسميَّة المنصور؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي 87–103

[83] السابق 102

[84] المبرد؛ المقتضب 124/ 2.

[85] السيوطي؛ المزهر 83/ 2.

[86] اللسان ل/ ق/ ي

[87] ابن السكيت؛ إصلاح المنطق 311.

[88] السابق 307.

- الاسم المنحوت : رأسمالية .
- الضمير : أنانية .
- اسم الاستفهام : كيفية .
- أداة النفي : لائية .
- جمع التكسير : لصوصية .
- صيغ المبالغة : فعَّالية .
- المنسوب : مَدَنِيَّة .
- المعرب : فدرَالِيَّة .
- اسم الجمعَ : قوميَّة ، عالميَّة .
- الظرف : حَيْثِيَّة ، بينيَّة .
- اسم استفهام : كيفيَّة .

ثالثًا : المصدر الميمي

وهو مصدر تلحقه الميم في أوله زائدة لغير المفاعلة . يقول المبرد : "اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة لأنَّ المصدر مفعول" . [89] ومشكلات درس المصدر الميمي متعددة الجوانب فمن تعدد أوزانه (مَفْعَل) و(مَفْعِل) إلى اشتراكه مع اسم الزمان والمكان في البناء (مَرْقَى) (مُنْصَرَف) (مُنْطَلَق) .

–انصرف الطلاب مُنصَرَفًا منتظمًا (مصدرميمي)

وكانت الساعة الواحدة هي مُنصرفَهم (اسم زمان)

وانصرفوا من مُنصرف واحد . (اسم مكان)

وإن أمكن الفصل بين المشتقات والمصدر الميمي في المجرَّد فإن ما اشتق من الفعل المزيد لا يمكن فيه الفصل بين المصدر الميمي واسم الزمان واسم المكان إلا بالسياق . [90]

أمَّا وظيفته ومعناه فقد اختلف في المصدر الميمي أهو مصدر أم هو اسم مصدر . [91]

رابعا : مصادر الأفعال المعتلّة الفاء

يأتي المصدر من الفعل المعتلّ المثال متعدداً غير مطرد فقد يأتي على (فَعْل) ، وقد تُحْذف فاؤه ويعوض عن المحذوف تاء مثل : وَزَنَ وَزْنًا ، وزِنةً ، وقد يأتي على (فُعُول) ، مثل : وَثِق وُثُوقًا وكذلك تحذف فاؤه ويعوض عنها تاء ، مثل : وَثِق ثِقَة .

خامسا : مصادر الفعل الرباعي

للمصدر الرباعيّ من المضعَّف صيغتان : (فَعْلَلَة) و(فِعْلال) . مثل : زلزل زلزلة وزلزالاً . ويفرق العلماء بين الصِّيغتين ، فالأصح (الفِعْلاَل) وما لا يمكن صياغته على (فعلال) يأتي علىَ (فَعْلَلة) من ذلك : دحرج دحرجة ولا يقال دحراج . [92]

سادساً : مصادر الفعل المزيد بالتضعيف (فَعّلَ)

جميع الأفعال المزيدة مصادرها مقيسة عدا فَعّل فله (التَّفعيل) ، و(التَّفْعِلَة) ، و(التَّفْعال) ، و(التّفْعال) ، و(الفعّال) .

وأمَّا (الفعّال) فلعلها المصدر الأصلي للفعل ، إذ تطرد مع مصادر المَزيد ؛ فهي تتبع مسلكَ المخالفة بين الفَعل ومصدره ؛ فالفعل مفتوح الفَاء والمصدر مكسوره . فَالعين في الفعل حركتها قصيرة ، وهي في المصدر حركة طويلة . وسمع منها : قِتّال ، وعدها الفراء لغة يمانية . [93] وأمَّا صيغة (التفعال) فهى صيغة متطوّرة عن (التَفعال) بالفتح ، إلا أن القدماء أخرجوا هذه الَصِّيغة من المصدر ، واستثنوا من أمثلتها : التبيان واَلتلقاء والتلفاق . [94]

وأهم ما نلحظه في هذه المَصادر المَتعددة وَجود التاء في المصادر الثلاثة الأُوَل ، وهي تعويض عن التضعيف . [95]

جموع التكسير :

[89] المبرد ؛ المقتضب 2/ 119 .

[90] ابن القطاع ؛ الأفعال 12/ 1 وانظر وسميَّة المنصور ؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي 250 .

[91] ابن يعيش ؛ التصريف الملوكي 150– 151 . و ابن هشام ؛ شذور الذهب 410 .

وانظر وسميَّة المنصور ؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي 45 – 46 .

[92] الرضيّ ؛ شرح الشافية 178 / 1 . وانظر وسميَّة المنصور ؛ أبنية في الشعر الجاهلي 243 .

[93] الفراءَ ؛ معاني القرآن 229/ 3 . وسميَّة المنصور ؛ أبنية المصدر في الشعر الجاهلي 227 .

[94] سيبويه ؛ الكتاب 4/ 84 .

[95] سيبويه ؛ الكتاب 79/ 4 .

لجموع التكسير أبنية كثيرة تفاوتت الدراسات في حصرها، فهي عند سيبويه ثمانية وأربعون بناء.[96] وهي في دراسة محمد فريد أبو حديد وإبراهيم أنيس لكتب التراث أربعة وثلاثون بناء، سبعة للثلاثيّ وسبعة وعشرون لغير الثلاثيّ.[97] وهي في القرآن الكريم سبعة وثلاثون بناء.[98]

ولا تعني كثرة الصِّيغ أن جميعها ترد للمفرد الواحد، فهناك مفردات ليس لها إلا صيغة جمع واحدة، وهناك مفردات تتفاوت عدد جموعها، فالإمكانيَّة اللغويّة لصوغ الجموع من المفرد الواحد متاحة افتراضيًا، فاللغة تتسم بالمرونة الاشتقاقية، لكننا نهتم برصد الواقع اللغويّ للمستعمل من الصِّيغ.

جمع القلة وجمع الكثرة:

من أكثر قضايا التعدد في الجموع إشكالاً قضية تقسيم الصِّيغ إلى كثرة وقلة. ولم تحدد القيمة النسبية للدلالة العددية، فالقلة عندهم من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة عندهم ما فوق العشرة، وهذا يثير غموضًا ولبسًا في الصِّيغة، فالثلاثة بالنسبة للأربعة كثرة، وهي أي الثلاثة بالنسبة للمئة قلة، لذا كان القصور في التقسيم السابق يجبره الاستخدام السياقي للصيغة. فمثلاً في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة 228] خرجت صيغة (فُعول) من الكثرة إلى القلة، وفي قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف 195] خرجت صيغة (أفْعُل) من القلة إلى الكثرة. ولم تفت القدماء مثل تلك الظواهر؛ إذ حاولوا تسويغها إمَّا بدخول صيغة على صيغة، وإمَّا بخروج الصِّيغة من دلالة القلة بتعريفها أو إضافتها.[99]

وواضح من تفسير اللغويّين لهذه الظاهرة أنهم متسامحون في معيارية تقسيم القلة والكثرة.

ويبرز سؤال هو: لماذا صيغ القلة أقل من صيغ الكثرة؟ فهيَ أربع من سبع وثلاثين صيغة. وسؤال آخر: ما المسوغ لتخصيص تلك الصِّيغ للقلة؟ فإن كان الاستقراء يثبت عدم استقرار دلالة القلة في الصِّيغ إلى جانب ما ذكرناه من التجاوز في دخول صيغة على أخرى أو خروجها عن دلالة القلة بالتركيب سواء بتعريفها بأل أو إضافتها، إن كان هذا كله؛ فما المسوغ لتخصيص تلك الصِّيغ للقلة دون غيرها؟

وسؤال أخير لماذا تجاوزت بعض المفردات جموعًا أكثر من مماثلاتها من الأبنية؟ فشيخ من حيث البناء مثل بيت وعين إلا أنه سمع في الصيغ ذات الدلالات الجمعيّة على المفرد (شيخ) إحدى عشرة صيغة[100]: أشياخ، شِيْخة، شُيُوخ، شيوخ، شَيَخة، شيخان، مَشايخ، مَشْيَخة، مَشيخة، مَشيخاء، ومَشْيوخاء. ولم يسمع في بيت إلا بيوت وأبياَت وبيوتات وفي عيَن: أعينَ وأعيان وَعيون. وفي رجْل أرجُل وفي رَجُل رجال وَرجالات.

وهنَاك روافد أخرى تمد الجموع بأسماء ذات دلالات جمعية، منها اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه مثل: قوم، واسم الجنس الجمعي الذي تكون خاتمة واحده إمَّا بالتاء مثل: تمر وتمرة، أو بالياء المشددة مثل: زُنْج وزُنجي، أو اسم الجنس الإفراديّ الذي لا واحد له من لفظه مثل: ماء، ودم.

وهذه الدلالات الجمعية وجمع الجمع إلى جانب جموع التكسير بقسميها: القلة والكثرة تجعل الدرس مثقلاً بالصِّيغ المتعددة. ونجد إشارات نقدية جيدة عند الرضيّ الذي أخرج جموع القلة قائلا بأن جمع القلة ليس بأصل في الجمعية.[101]

ويرى الزجاج أن القول بجَمع تكفي للدلالة على القلة والكثرة.[102] وللمبرد لمحات ذكية في تعدد الجموع "لأنَّها أسماء فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في إفرادها".[103]

صيغ المبالغة

تأتي صيغ الوصف المشتق متعددة ومتداخلة كما تعددت أفعالها وتداخلت، فإذا كان الوصف يتفق مع فعله في دلالاته على الحدث فهو يختلف عنه في سماته الشكلية والوظيفية، فالدلالة على الحدث في الفعل مباشرة قصدية مقترنة بالزمن الصرفيّ؛ وهذا ممَّا قيد أبنيته بصيغ ثابتة لا تنتقل دلالة الحدث عن زمنها المقيد إلا في سياق نحوي؛ فنحن لا نخلط بين دلالة (يضرب) على الحال أو الاستقبال ودلالة (لم يضرب) على الماضي فالقرينة النحوية أكسبت الفعل زمنا نحويًا جديداً، أمَّا دلالة الوصف على الزمن فهي دلالة غير مقيدة بل مرتهنة بالسياق حيث يكتسب الحدث القيمة الزمنية من القرائن المختلفة لفظيّة ومعنوية.

---

[96] خديجة الحديثي؛ أبنية الصرف 294و309

[97] مجلة مجمع اللغة العربية 53/ 9 و 11/ 79.

[98] وسميَّة المنصور؛ صيغ الجموع في القرآن الكريم 1/ 151.

[99] ابن جني؛ المحتسب 187/1. دارت مناقشات طويلة حول ما روي عن نقد الخنساء لحسان بن ثابت عندما قال:
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

[100] منها خمس صيغ أصلية لجموع التكسير: أشياخ، شِيْخة، شُيُوخ، ، شِيَخة، شِيخان، وصيغة فرعية (شِّيوخ) وللفظ شيخ أسماء جموع: ، مَشْيَخة، مَشيخة، مَشيخاء، ومَشْيوخاء. و مَشايخ جمع لاسم الجمع.

[101] الرضيّ؛ شرح الشافية 92/ 2.

[102] الزجاج؛ معاني القرآن وإعرابه 266/1

[103] المبرد؛ المقتضب 201/ 2. وانظر وسميَّة المنصور؛ صيغ المجموع في القرآن الكريم 2/ 119-121.

والخلاف حول صيغ المبالغة تجاوز تعددها إلى معانيها وأصالة وظيفتها، وهو خلاف قديم امتد إلى الباحثين المحدثين، ومن أشمل الدراسات التي تناولت صيغ المبالغة دراسة د. عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع. [104]

التعدد في أبنية الصِّيغة:

توقف القدماء عند خمسة أبنية عدوها أكثر صيغ المبالغة شيوعا والصِّيغ التي يغلب الاتفاق عليها هي: (فَعّال) و(فَعُول) و(مِفْعال) و(فَعيل) و(فَعِل)، وأحالوا ما دل على المبالغة من غير تلك الصِّيغ إلى السماع، وهي عند سيبويه تبلغ ثماني صيغ هي: فَعّال وَفَعُول ومِفْعَال وفَعيلَ وفَعِل ثم فاعل ومَفْعِل ومِفْعيل. [105] وقد تفاوت عددها عند الصرفيّين فمنهم من زاد على سيبويه ومنهم من أسقط بعَض الصِّيَغ وأضاَف غيرها، فالرضَيّ مَثلاَ زاد على سيبويه (فعِّيل) فسِّيق و(فُعَّل) زُمَّل و(فُعِّيل) زُمِّيل و(فَعَال) صَنَاع و(فعَال) هجَان و(فُعَّال) حُسَّان. [106] و(فُعْلةَ) ضحكة مبالغة اسم المفعولَ و(فُعَلة) ضُحَكة مبالغة اسم الفاعل. [107] وأحصى السيوطيَ اثني عَشر بناء نقلا عن ابن خالويه. [108] في حين أن الثبيتي ينص على أنه توصل إلى قرابة ثلاثين بناء تفيد المبالغة. اختار منها إحدى وعشرين صيغة فقط للدراسة[109]. ويثير هذا التفاوت في إحصاء الصِّيغ سؤالا حول دلالة الصِّيغ على المبالغة أواحدة هي أم متفاوتة؟ فالرضيّ يشير إلى تفاوت في دلالة الصِّيغ على المبالغة "فطُوَال أبلغ من طَويل وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوَّال". [110] ويقولَ العلماء بأن "ما زادت فيه التاء من صيغ المبالغة لتأكيد المبالغة". [111] ثمَ أهي مستخدمة في مستوى بيئي واحد أم تخضع للاختلاف اللهجي؟ وهل هناك صيغ متولدة عن صيغ أخرى بمعنى أنها صيغة واحدة لكن الفعل الصوتي كمطل الحركة أو تقصيرها أعطى الصِّيغة صورة صوتية جديدة وليس صيغة مغايرة كما في (فَعِل) و(فَعيل). [112] ويعطي التشديد فرقًا صوتيًا يولد صيغة من أخرى عارية من التضعيف فَـ(فُعَّال) تزيد على (فُعَال) بالتضعيف، وأمَّا (فعِّيل) فقد تطوّرت عن (فَعيل) بالتضعيف ثم إتباع حركة الفاء لحركة العين بتأثير المماثلة. [113] وحتَّى الصِّيغ الخمس التي اتفق علىَ شيوعها لم تسلم من الاختلاف عليها فـ(فَعُول) منقول من أسماء الذوات. [114] أمَّا (فَعيل) و(فَعِل) فقد نص السيوطي على قلة شيوعهما وذكر إنكار البصريين لهما. [115] ولعل خروج (فَعيل) إلى معان أخرى أسهم في زيادَة الخلافَ حول دلالتها على المبالغة أو خروجها منها. [116] فهو إن كان معدولا عن اسم الفاعل سَوَّغوا أن يكون للمبالغة، أمَّا غير المعدول فهو جار على فعله نحو كريم. [117] ويكون (فَعيل) بمعنى (مُفْعِل) اسمًا للفاعل من المزيد مثل: سميع وأليم، وعندما يعرض الثقاة من اللغويّين ما جاء من (فَعيل) دالا على (مُفْعَل) لا يشيرونَ إلى دلالة (فَعيل) على المبالغة؛ [118] ذلك أن ما اشترطوه لصياغة المبالغة كون فعْلها مجرَّدًا، لذا قالَوا بشذوذ ما جاء مَن المزيد. يقول أبو حيَّان: "وَشذ بناؤها من أفْعَل، سمع منه: مهون ومعطاء ومهداء ورشَّاد وَجزال وزهوق ودرَّاك وسيَّاء ونذير وأليم وسميع، من أهان وأعطى وأهدى وأرشد وأجزل وأزهق وأدرك وأساء وأنذر وآلم وأسمع". [119]

ويستفاد من دلالة الفعْل على التعدي أو اللزوم للتمييز بين المبالغة والصفة المشبهة؛ فما جاء فعْلُه متعديا فهو للمبالغة وما جاء فعله لازمًا فهو صفة مشبهةَ. [120] فمحور الخلاف حول الأبنية عند القدماء يتعلق بإعمال الصِّيغ عَمل الفعل، ومعيار التعدي واللزوم يحكم تصنيف الصِّيغة في المبالغة أو خروجها منها. [121] ويمكن أن نعزو علة الاضطراب في عدد الصِّيغ والخلاف حول دلالتها أن درسها عند القدماء جاء في سياق درس الأسماء التي تعمل عمل الفعل، واضطراب الآراء حول أصالة صيغ المبالغة وفرعيتها على اسم الفاعل، وهناك إشارات عند أبي حيَّان إلى أن صيغ المبالغة محولة من اسم الفاعل. [122] في حين نرى عند ابن هشام توجهًا إلى أصالتها من حيث إنها: "كلها تفضي إلى تكرار الفعل فلا يقال ضَرَّاب لمن ضرب مرة واحدة". [123]

---

[104] الثبيتي؛ مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلاميَّة الجزء الثاني 1408هـ–1988م.

[105] سيبويه؛ الكتاب 1/ 110.

[106] الرضيّ؛ شرح الشافية 2/ 178–180.

[107] السابَق 162/ 1.

[108] السيوطي؛ المزهر2/ 243.

[109] عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع ص15

[110] الرضيّ؛ شرح الشافية 2/ 136. وبهذا قال فاضل السامرائي؛ معاني أبنية الأسماء 118.

[111] أبو حيَّان؛ ارتشاف الضرب 3/ 194.

[112] يرى إبراهيم أنيس أن بعض أمثلة صيغ المبالغة غير أصيلة في فَعيل، طرأت هذه الصِّيغة بسبب تطور صوتي في موضع النبر من لكلمة (مجلة المجمع 10/ 22) إلا أننا نجد له رأيا آخر يقطع بأن الكلمة الكبيرة هي الأصل وأن الصغيرة ناتجة عن اختزال الكلمة الكبيرة وأن الاتجاه في تطور البنية للكلمات نحو الاختصار والاختزال لا نحو التكثير أو التضخيم (م. ن 11/ 168)

[113] عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع 16.

[114] الرضيّ؛ شرح الشافية 162/ 1.

[115] السيوَطي؛ همع الهوامع 87/ 5.

[116] كتب علي طلب؛ دراسة حول: صيغة فعيل في القرآن الكريم ط1 مطبعة الامانة القاهرة/ 1987م.

[117] عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع ص40.

[118] المبرد؛ الكامل 260/ 1–261. وابن دريد؛ الجمهرة 425/ 3.

[119] أبو حيَّان؛ ارتشاف الضرب 191/ 3، والسيوطي؛ المزهر 2/ 77.

[120] الزجاجي؛ أبو القاسم اشتقاق أسماء الله 70.

[121] سيبويه؛ الكتاب 4/ 110–112. و أبو حيَّان؛ ارتشاف الضرب 193/ 3 عياد الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع ص 39.

[122] أبو حيان؛ ارتشاف الضرب 3/ 191.

[123] ابن هشام؛ قطر الندى 387.

ونجد اتجاهين في تصنيف صيغ المبالغة اتجاهًا يقول بتبعيتها لاسم الفاعل"فهي ليست مشتقا مستقلا وإنما تابعة لاسم الفاعل " .[124] وآخر يقول باستقلاليتها ورد القول بتحويلها عن اسم الفاعل . يقول محمد عيد : " بعض كتب النحو تذكر أن هذه الصِّيغ محولة عن اسم الفاعل بقصد إفادته المبالغة وهذا كلام لا معنى له فهي صيغ مستقلة مأخوذة من الأفعال دون أن تحول عن غيرها" .[125] وللرأي بأنها أسماء فاعل وجاهته ، وتعددها مرهون باختلاف المعاني فمنها المقيد الذي يحكمه قيده في المعنى والعمل ومنها المستمر الذي يتصف فعله بالسكون .[126] ولم يحسم القول قديمًا حول رد تعددها إلى القياسيّ منها والسماعي .[127]فما هو سماعي عند بعضهم يصرح فريق آخر بقياسه مثل صيغة (فُعْلة) فابن دريد يصرح بقياسه يقول : "هذا باب يطرد فيه القياس" .[128] كما قال بقياسه ابن سيده "فأمَّا فُعَلة فبناء مطرد من كل فعل ثلاثيّ" .[129] ويرى كثير من النحاة أن (فَعَال) بمنزلة (فَعيل) لأنَّهما أخوان .[130]

ويرى فريق من اللغويّين من القدماء والمحدثين أن تعدد الصِّيغ يحكمه اختلاف المَعاني ، فالعسكري يرى عدم جواز اختلاف الحركات في الكلمتين ومعناهما واحد ؛ يقول : "ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط ؛ وليس الأمر كذلك ، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني" .[131]

وقد قسم فاضل السامرائي صيغ المبالغة إلى قسمين : " منها ما يختلف عن الآخر لتأدية معنى جديد نحو قولهم رجل ذُعَرة أي ذو عيوب وامرأة ذعور تذعر من الريبة والكلام القبيح ونحو الضَّحَّاك والضُّحَكَة فالضَّحَّاك مدح والضُّحَكَة ذم" .[132] و"منها ما تدل صيغته على معنى في المبالغة يختلف عن الصِّيغة الأخرى فمعنى (فَعَّال) يختلف عن معنى فَعُول في المبالغة وهما يختلفان عن معنى (مِفْعَال) وهكذا ... " .[133]ومن النحاة من قال : إن المبالغة ليست في اسم الفاعل بل هي تكثير للفعل لأنَّ اسم الفاعل يحتمل الكثرة والَقلة .[134]

الصفة المشبهة

جاء في تعريف الصفة المشبهة أنها : "الصفة المصوغة لغير تفضيل من فعْل لازم لإفادة نسبة الحدث إلى الموصوف بها دون إفادة معنى الحدوث" .[135]فأحوال الفاعل متفاوتة بين الاستقرار والتجدد ، لذا اقتصَرت الصفة المشبهة على أحوال الفاعل الثابتة ، فقيدت بالفعل اللازم وقيدت بدلالة الاتصاف بالمصدر أي : أنها تدل على معنى (ذو + المصدر) ، فـ(حسن) معناه (ذو حسن) ، وهي بهذا تماثل اسم الفاعل ، ممَّا جعل بعض الدارسين يقول بأنها صيغ لاسم الفاعل الدال على الحالة الثابتة المستقرة .[136] ويسوغ ذلك أن الفروق التي ميزت الصفة المشبهة من اسم الفاعل قيدت بدلالة اللزوم وعدم التجدد فشرط فعلها أن يكون لازمًا فلا تأتي من المتعدي وشرط دلالتها الزمنية أن تقيد بالحاضر خلاف اسم الفاعل الذي تحكم دلالته على الزمن قرائن نحوية .

تعدد صيغ الصفة المشبهة

أدى السماع إلى إثراء الصفة المشبهة بصيغ تفاوتت في عدد أمثلتها كما تفاوتت في شيوعها ، فهي خمس عشرة صيغة كادت بعض صيغها تلتزم بقيد المعنى أو قيد الصحة والاعتلال ومنها ما كان باب الفعل قيدًا عليه ، فالفعل اللازم من (فَعل) وكذلك (فَعُل) لا يبنى منهما اسم فاعل قياسًا ، والصِّيغة الدالة على اسم الفاعل تكون صفة مشبهة .[137] والصِّيغ هي : (فَعِلَ : طرب) وتكثر في الأدواء والأعراض ، (أَفْعَل/ فَعْلاء) التي تدل على تمكن اللون في الصفة أو العيوب الظاهرة مثل : أحمر/َ حمراء ، أو أبكم/ بكماء ، و(فَعْلاَن/ فَعْلى) ونجده في دلالتين : الاتصاف بالانفعال أو الدلالة على الامتلاء وضده ، مثل : (غضبان/ غضبى) و(شبعان/ شبعى) و(عطشان/ عطشى) ، والصِّيغ الثلاث السابقة (فَعِل وأفْعَل فَعْلاَء وفَعْلاَن فَعْلى) يكثر دخول بعضها على بعض ، يقول الرضيّ :"والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد َتشترك وقد تتناوب " .[138] نقول : شَعِثٌ وأَشْعَثُ وشَعْثانُ .[139] ومن صيغها (فَعيلَ) ، نحو : جمَيل ، ويغلب في المضعَّف والمنقوص كطبيب وتقيٍّ .[140] و(فَعْل) مثل : شَهْم وصَعْب ، و(فُعْل) ومثاله : حُلْو ومُرّ وصُلْب وحُرّ ، و(فِعْل) مثل : كِفْل وضِعْف و(فَعَل) مثل : حَسَن وصَمَد ووَسَط و(فُعُل) نحو : جُنُب وكُفُو و(فَيْعِل) ، وهو مختص بالمعتلّ الأجوف ، َمثل : جيِّد وَلينٍ وطيِّب ... . إلخ . و(فَيْعَل) وهو مسموع في صَيْرَف وفَيْصَل ، ويختص بالصحَيح ، فلا يأتي منه

[124] عبد الرحمن شاهين؛ تصريف الأسماء 182 .

[125] محمد عيد؛ النحو المصفى 663 .

[126] فؤاد حنا طرزي؛ الاشتقاق 108– 110 .

[127] تؤكد خديجة الحديثي على صعوبة الجزم بتقسيم صيغ المبالغة إلى سماعي وقياسيّ عند سيبويه . أبنية الصرف عند سيبويه 270 وانظر محمد الخضر حسين؛ مجلة مجمع اللغة 54/ 2 . و18/ 82 .

[128] ابن دريد؛ الجمهرة 424/ 3 .

[129] ابن سيده؛ المحكم 1/ 107 . وانظر الثبيتي؛ صيغ المبالغة بين القياس والسماع 74 .

[130] ابن جني؛ الخصائص 3 / 267 و الرضيّ؛ شرح الشافية 136 و148 .

[131] العسكري؛ الفروق اللغوية 15–16 .

[132] فاضل السامرائي؛ معاني الأبنية في العربية 106 (ط1، / بغداد 1981م)

[133] م . ن . ص 107 .

[134] المبرد؛ المقتضب 2/ 112 و ابن جني؛ المنصف 1/ 24 والخصائص 3/ 46 و الصبان؛ حاشية الصبان 3/ 114 .

[135] ابن هشام ؛ قطر الندى 390 .

[136] فؤاد حنا طرزي؛ الاشتقاق 108– 110 .

[137] أمَّا المسموع من اسم الفاعل وفعله فَعُل بضم العين مثل حامض وفاره فينحصر في دائرة السماع الذي لا يقاس عليه وأمَّا ما كان مثل كامل فهو اسم فاعل للفعل كَمَل بفتح العين لا كمُل . انظر ابن عقيل؛ المساعد على تسهيل الفوائد 587/ 2 و590 .

[138] الرضيّ؛ شرح الشافية 1/ 147 .

[139] ابن عَقيل؛ المساعد على تسهيل الفوائد 2/ 591 (من منشورات جامعة الملك عبد العزيز / مكة المكرمة 1980م)

[140] الرضيّ؛ شرح الشافية 147/1 .

معتلّ، فهو يقابل (فَيْعل) في المعتلّ، و(فَعَال) نحو: جَوَاد وحَصَان و(فعَال) نحو: دهَاق و(فَاعل) نحو: عَاقر، والذي يميز الصفة على (فَاعل) عن اسمَ الفاعل دلالة الصفة المشبهة على "مطلق الاتصَاف بالمشتق مَنه من غيرَ معنى الحدوثَ". [141] وصيغة أخيرة محدودة الاستخدام هي (فَعْلاَن) الذي مؤنثه بالتاء (فَعْلانَة) مثل: نَدْمَان نَدْمَانة وسَيْفَان سَيْفَانة. [142] وثبوت الصفة متفاوت في قوته فللمبالغة فيه صيغتان (فُعَال) مثل: رُكَام و(فُعَّال) مثل: كُبَّار. وتثير صيغ الصفة المشبهة لبسًا كبيرًا في تداخلها مع اسم الفاعل وصيغ مبالغته من جهة ومع صيغ أخرى من جهة ثانية، أمَّا الفروق التي وضعت فليست قاطعة، فـ(فَعيل) بمعنى (مَفْعُول) لا دلالة فيه على المبالغة، كما أن قيمة الثبوت والتجدد نسبية فيه، من ذلك جليس وخريف، حتَّى تقييدها بالفعْلَ اللازم لا يكسبها صفة الثبوت، فمن اللازم المتجدد: فَرح وحذر على (فَعل)، وتتداخل مع الجموع في مثل: حُسَّان على (فُعَّالَ) ودلالتها على اسم الفاعل تخلص فيما يثقل بناؤه على (فَاعل) مَن المضعَّفَ مثل: جليل وعزيز. ونرجح أن ما صيغَ من فعْله اسم فَاعل فالصِّيغة الأخرى تكون مبالغة وما لم يمكن صياغة اسمَ فاعل من فعله فالصِّيغة المسموعة تكون دالة على اَسم الفاَعل فهي صفَة مشبهة ولا تكون مبالغة. فصيغة (فَيْعُول) في: قيوم تكون لمبالغة اسم الفاعل (قائم). [143] فاسم الفاعل هو الأصل وصيغ المبالغة فرع عليه. [144] أمَّا كليل وجليل فهي صفة مشبهة وليست صيغ مبالغة، ومن الدارسين من يرى: "أن التعدد في أوزان الصفة المشبهة جعلها أدخل المشتقات في باب اللبس، إذ هي صالحة من حيث المبنى للبس مع أغلب المشتقات الأخرى". [145] ومنتهى القول إن الصفة المشبهة هي اسم فاعل من الثلاثيّ الذي يتعذر بناؤه على صيغة (فاعل).

اسم الآلة:

قدم العلماء تعريفات متعددة لاسم الآلة لا تختلف في مضمونها، لكنها تختلف في تناولهم لاسم الآلة، فمنهم من نظر إلى وظيفته كسيبويه والزمخشري، ومنهم من نظر إلى لفظه كثعلب، [146] واسم الآلة منه القياسيّ والسماعي، وقرر مجمع اللغة أن اسم الآلة: "يصاغ قياسًا من الفعل الثلاثيّ على وزن مفْعَل مفْعَلة مفْعَال، للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء" كما يوصي المجمع "باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمعَ وزن مَنها لفعَل، جاز أن يصاغ من أي وزن من الأوزان المتقدمة". [147]

وللسماعي صيغ متعددة منها صيغتان ما جاء على (مُفعُل) بضمتين ومؤنثه (مُفعُلة)، وسمع في سبعة أحرف: "مُسْعُط ومُكْحُلة ومُدْهُن ومُنْصُل ومُنْخَل ومُحْرُض". [148] والصِّيغة الأخرى (فعَال) كخيَاط ونظَام. [149]

أمَّا الجامد فهو اسم مرتجل متعدد الأوزان، مثل: قلَم وسَيْف وقَدومَ وساطَور. ولم يقتصر الخلاف حول السماعي والقياسيّ في اسم الآلة بل نال أصالةَ الصِّيغة اهتمامُ العلماء فتباينت آراؤهم، فمن نظر إلى أن تقصير الحركة الطويلة هو الطارئ قال بأن (مفْعاَل) هي الأصل، [150] ومن عدَّ (مفْعَل) هي الأصل يرى أن الصِّيغة (مفْعَال) نتجت عن إشباع الفتحة و(مفْعَلة) هي مؤنث مفْعَل. [151] وتكون الصيغة (مُفْعُل) لما تَأصلت الاسميَّة فيه ولم يخرج إلى الآلَة. أما ما جاز فيه تعدد صيغه علىَ (مُفعُل) بضمتين أوَ (مُفعَل) بضم الميم وفتح العين فتلك الصيغ (مُفْعُل) و(مُفعَل) أسماء لتلك الأشياء وإن لم يعمل بها، أمَّا ما قصد العمل به فجاز أن ينكسر نحو نخلت بالـمنْخُل ودققت بالـمدُقّ. [152]

ويرى برجستراسَر أن صيغة (فعَالَ) هي أصل صيغة (مفْعَال) قبل أن تضاف إليه الميم وأنه أقدم وزن لاسم الآلة. [153]

واقتضت ظروف الحياة المعاصرة اليوم ازدياد الحاجة لاشتقاق أسماء آلة جديدة أوتعريبها ممَّا دعا مجمع اللغة إلى قياسيّة بناء (فَعَّالة) كدبابة وسَمَّاعة؛ ذلك أن ظرف الحياة الحضاري يفرض احتياجات لمسميات لم تكن معروفة سابقًا. وقد حسم مجمع اللغة العربية الأمر فنص على ذلك. [154]

واستحدث في العصر الحديث استخدام صيغة (فَعَّال) مجرَّدة من التاء للدلالة على اسم آلة جديد فهو (جوّال ونقّال) للهاتف المحمول. والمستخدم اقتضى معنى الوصف فطابق بين الوصف والموصوف المذكر فأسقط التاء من (فعَّالة) وفي منطقة الجزيرة العربية شاع استخدام (دبَّاب) للدراجة البخارية، و(نسَّاف) و(قلاَّب) لنوع من الشاحنات.

---

[141] السابق 1/ 148.

[142] جاء في لسان العرب " ولغة بني أسد امرأة غضبانة وملآنة وأشباهها ". ابن منظور؛ اللسان مادة غضب. فصيغة فَعْلان فَعْلانة ليست لهجة بل هي أمثلة قليلة سمعت عن العرب، أمَّا نحو غضبانة في غضبى فهي لغة لبعض العرب كما نقل ابن منظور. وانظر الجوهري؛ الصحاح مادة سكر. ويرى إبراهيم أنيس أن التأنيث بالتاء استقر في لهجة أسد نتيجة لخطأ الأطفال. أنيس؛ في اللهجات العربية 163.

[143] أبو حيَّان؛ البحر المحيط 1/ 277.

[144] المبرد؛ المقتضب 2/ 113 وانظر ابن يعيش؛ شرح المفصل؛ 6/ 13.

[145] صلاح، شعبان؛ أبنية المشتقات ووظائفها في شعر الأعشى 24

[146] ترزي؛ الاشتقاق 233.

[147] مجلة المجمع 1/35.

[148] أمين؛ عبد الله، الاشتقاق 277.

[149] الرضيّ؛ شرح الشافية 1/ 188.

[150] ابن سَيده؛ المخصص 14/ 199 و انظر ابن يعيش؛ 6/ 111.

[151] جواد؛ مصطفى، المباحث اللغوية في العراق 20.

[152] أمين؛ الاشتقاق 277

[153] برجستراسر؛ التطور النحوي 64.

[154] مجلة المجمع 10/ 280.

وكثير من أسماء الآلة بوزن (مُفعُل) و(مُفعَلة) منقول من اسم المكان، كما نقل من صيغ المبالغة ما فيه تضعيف يفيد التكثير مثل (فعَّال وفعَّالة وفعّيل وفَعّول)، ونقل من المبالغة أيضا (مِفْعال) وكذلك (فَاعُول وفاعولة)كالناعور والصاقور.[155]

تفسير ظاهرة التَعدد

المقصود بالتفسير هو الكشف عن العوامل التي أدت إلى هذا التعدد. وإن كانت كيفية التعدد تفسر ظاهرة توليد الصِّيغ داخليا؛ فإن عوامل أخرى تكشف عن تأثير آت من خارج بنية الصِّيغة، كالدلالة على معنى أو اختلاف اللهجات. وقد تعرضنا فيما سبق إلى عوامل أدت إلى التعدد في أبنية الصِّيَغ، وتعددت تلك العوامل كما تعددت صيغها، فمنها ما كان مرهونًا باختلاف المعاني، ومنها ما خضع لميكانيكية الصِّيغة مثل مطل الحركة أو تقصيرها أو ما يكسبه التشديد من توليد صيغ جديدة كذلك المخالفة بين الحركات وأثرها في تعدد الصِّيغ، والقصر والمد... إلخ وعلاقة الأفعال بالصِّيغ المشتقة، وللاختيار اللهجي تأثير ممتد إلى لغتنا المعاصرة في إثراء الصِّيغ، ولا يمكن تجاهل السماع ولا خاصية اللغة في المرونة الاشتقاقية. ونحاول فيما يلي أن نفسر أكثر عوامل التعدد تأثيرًا. وكثير ممَّا لم نذكره يدخل في أحد العوامل السابقة.

اختلاف المعاني باختلاف الصِّيغ

كانت دلالة الصِّيَغ على معان خاصة هو الباب الذي تدخل منه كثير من التخريجات لظاهرة التعدد، وهو الغرض الرئيس الذي كتب من أجله فاضل السامرائي كتابه (معاني أبنية الأسماء)، فهو يرى أن اختلاف الصِّيغ دلالة على اختلاف المعاني يقول: "ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصِّيغة، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنًى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة"[156]. والتساؤل الذي يُطْرَح إلى أي مدى تختص المعاني بصيغة ما في موضوع واحد؟ من ذلك أن القول بتخصيص صيغ للقلة وأخرى للكثرة في الجموع هو قول فيه تجاوز كبير لمستويات الاستخدام اللغويّ، وحتَّى ربط صيغة ما في لفظ محدد بدلالة خاصة فيه من التكلف والتضييق على المستخدم مثل تخصيصهم صيغة عيون للجارية وصيغة أعين للباصرة وكذلك تخصيص أبرار للملائكة وبررة للأبناء فهي إن أثبتها الاستقراء في الاستخدام القرآني[157]لا تمتنع عن الإطلاق في خارجه، وقد أشار إلى ذلك عدد من الدارسين يقول برجستراسر: "وأكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة، ولكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز يبنى على ذلك الوزن، مع أن كثيراً من الأوزان تجمع بين معان مختلفة وكثيراً من المعاني يؤدى بها بأوزان متعددة". [158] فاختلاف المعاني إن تحقق في مستوى من الاستخدام فهو لا يطرد دائمًا فالصِّيَغ الدالة على القلة تدخل على صيغ الكثرة، حتَّى المصادر تتداخل دلالاتها وتشترك، وصيغ المبالغة تلتبس بالصفة المشبهة، وما كان من الأفعال مخصصًا لمعنى يشاركه معنى آخر، لذا نرى أن القول باختلاف المعاني عامل في تعدد الصِّيغ فيه من الاتساع ما لا يمكن معه أن يكون قيدًا على ارتباط الصِّيغة بالمعنى، فالأمر خاضع لمستوى الاستخدام واختيار المستخدم.

---

[155] فاضل السامرائي؛ معاني الأبنية في العربية 126 – 127.

[156] م. ن 107. وانظر العسكري؛ الفروق اللغوية 18 – 19. و الصبان؛ حاشية الصبان على شرح الأشموني 2 / 269.

[157] وسميَّة المنصور؛ صيغ الجموع في القرآن الكريم 2 / 120.

[158] برجستراسر؛ التطور النحوي 53.

اختلاف لغات العرب

هذا عامل له من سطوة التأثير أن امتد في خارطتنا اللغويّة في بعديه المكاني والزماني، فمنذ عرفت العربية حتّى عصرنا الحاضر كان للاختلاف اللهجي أثر في تعدد الصِّيَغ واختصاص منطقة ما بصيغة لا تستخدم في المناطق الأخرى، ويرى الأخفش قياس ما سمع من لغات العرب وإن تعدد، يقول: "اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أوّل ما وضع على خلاف وإن كان مسوقًا على صحة وقياس".[159] ومن أمثلة التعدد في المصادر أن (فَعْل) للحجاز و(فُعُول) لنجد، وفي الأفعال إذا جاء المضارع على (يفعُل ويفعل) فالضم لنجد والكسر للحجاز[160]وتتجه بعض اللهجات إلى الطرق التي تكفل لها الجهد الألسنيّ الأقل فطيّئ مثلا تنحو بالفَعل الناقص من باب (فَعل/ يَفْعَل) إلى (فَعَل) مثل: رضي وهوي تتحول عند طيّئ إلى: رَضَى وهَوَى بفتح العين؛[161] والحجاز تميل إلى تسهيل الهمز في لهجَات الخطاب مع التزامهم التحقيق في الأساليب الأدبية من شعر وخطابة، ويظهر أثر لهجة الحجاز بتسهيل الهمز في قراءة ورش الذي قرأ "يؤمنون- يومنون"، و"بئْس – بيس"، و"فَأْذنوا- فاذنوا"، و"يُؤَاخذ-يُواخذ"، و"الفُؤَاد- الفُواد"، و"هُزُؤا- هُزُوًا"، وغيرها.[162] ومازالت ظاهرة تسهيل الهمز شائعة في اللهجات المعاصرة فرأس راس وبئر بير. والعرب تفتح ياء المضارعة في حين أن بهراء تكسرها فيقولون يعلم ويضرب، وتأثير تلتلة بهراء مازال حاضراً في لهجاتنا المعاصرة. والكسر لم يقف عند حروف المضارعة فبعض الأسماء تكسر أوائلها مثل: شعير وبعير ورغيف، وهو شائع أيضا في اللهجات المعاصرة،[163] وتتجنب تميم إعلال اسم المفعول من الأجوف اليائيّ فتصححه حسَب الأصل في صياغة اسم المفعول فهم يقولون: مديون ومبيوع.[164] وهذه الصور اللهجية تمكنت في كثير من المجتمعات العربية المعاصرة. وثمة مظاهر أخرى لاختلاف اللهجات تؤثر في تعدد الأبنية ذكرناها سابقًا، وغيرها كثير ممّا رصده اللغويّون والباحثون في اللهجات العربية القديمة، وكان اختلاف اللهجات ممّا يعول عليه عند الكوفيين حتّى إنهم استشهدوا بالمثال الواحد، فلو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه.[165] واتساع دائرة السماع أدخلت فيه ما ليس ثبتًا في اللغة، فالسيوطي مثلا يعقد فصلا في المزهر حول ما لم يثبت في اللغة ممّا أثرى الأبنية الصرفيّة في الموضوع الواحد، يقول: "وفي بعض اللغات حسُن الشيء وحسَن وصلَح وصلُح وليست بثبت وذكر ابن مالك أنه سُمع من العرب حملاق وحُملاق وليس الضم بثبت "[166].

توليد الصِّيَغ بالتغير الداخلي

يلحظ المتأمل لظاهرة التعدد في الصِّيَغ أن بعضها متولد من الآخر، ويبدو أن الفعل الصوتي الفردي للمتكلم كان له أثر في تلك التغيرات فبعضها يكون لُغَيَّات فرديَّة اكتسبت وجودها في الاستخدام بعد شيوعها وتَناقُلها، ثم استقرت لتكون لهجة خاصة بمنطقة ما، من ذلك الإتباع، فما كان ثانيه من حروف الحلق وهو ساكن سمع فيه إتباع الثانَي لحركة الأوَّل: نَهْر/ نَهَر، ومَعْز/ مَعَز، وضَأْن/ ضَأَن[167]. ورغم أن صيغة (فَعْل) بتسكين العين هي الأصل لخفتها وكثرة شيوعها[168]فإن التوجه إلى الإتباع ناتج من كون المتكلم يفضل فيما كان ثانيه من حروف الحلق المماثلة على الانتقال من حركة إلى حركة أخرى، في حين يميل المتكلم إلى اللجوء إلى تسكين الثاني المتحرك في غير ما كان ثانيه من حروف الحلق، مثل: مَرَض وغُلُف وعُنُق وجُبُن، وفيها تسلب حركة الثاني فتتولَّد صيغة جديدة في المثال الواحد.[169]واستقرار تلك الاختيارات في الاستخدام اللغويّ أدَّى إلى ظهور النظام الخاص الذي يميز لهجة ما عن غيرها، فتفريعات بني تميم تتفرق في القبائل التميميَّة؛ ولكن الدارسين جعلوها تحت اسم القبيلة الأم. وللتخفيف صور أخرى غير تسكين المتحرك، منه تخفيف التشديد كما في قراءة قوله تعالى: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ}[البقرة 78] قرئت أماني بالتخفيف، كما قرئت صوافّ صوافي[170]وذلك بإبدال أحد المضعَّفين ياءً: صوافف ﴿﴾صوافي.

وتتولَّد الصِّيَغ بالتضعيف، فالصِّيغة غير المضعَّفة أصل والمضعَّفة فرع عليها، وقد أشرنا إلى أمثلة من ذلك فيما سبق، يقول الرضيّ: "فطُوَال أبلغ من طَويل وإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طُوَّال".[171]

ودخَول التاء يضفي زيادة وقوة في الدلالة، فصيغة (أفاعل) في الجمع مثل: أزارق وأباهر وصياقل تصبح أزارقة وأباهرة وصياقلة.

وللتنغيم أثر بالغ في مطل الحركة وإشباعها أو تقصيرها ممَّا يولد صيغًا جديدة في اللفظ الواحد، منها ما يرد إلى بابه الصرفيّ، ومنها ما لا يمكن رده مثل (ينباع) في:

---

159 السيوطي؛ المزهر 1/55 – 56.
160 الرضيّ؛ الشافية 1/ 157.
161 الفارابي؛ ديوان الأدب 2/ 138.
162 إبراهيم أنيس؛ اللهجات العربية 78.
163 يفسر الرضيّ كسر حروف المضارعة بأنه تنبيه على كسر عين الماضي. الرضيّ؛ الشافية 1/ 142 – 146.
164 المطلبي؛ لهَجة تميم وأثرها في العربية الموحدة191–192.
165 السيوطي؛ بغية الوعاة 336.
166 السيوطي؛ المزهر 1/ 103 – 113.
167 الرضيّ؛ الشافية 1/ 40 وانظر ابن خالويه؛ الحجة 127 و البطليوسي؛ الاقتضاب 2/ 187 والسيوطي؛ المزهر 1/ 314.
168 ابن جَني؛ الخصائص 1/59.
169 البطليوسي؛ الاقتضاب 2/ 120. والسيوطي؛ المزهر 1/ 314.
170 الفراء؛ معاني القرآن 2/ 226.
171 الرضيّ؛ شرح الشافية 2/ 136. وبهذا قال فاضل السمارائي؛ معاني أبنية الأسماء 118. انظر الحاشية 91 في هذا البحث.

ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المقرم[172]

وإشباع الحركة كثير في الأسماء فقَطن بالإشباع تصبح فَطين وفي اسم الآلة مقْرَض بالإشباع مقْرَاض وفي المصادر لدينا رَشَد ورَشَاد.

وفي القراءات القرآنية قرأ بعضهم {أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَاتِ اللَّهِ} [لقمان: 31]. [173] وفي النسب يَمَنيّ ويماني. [174] وقد تنبه ابن جني للقيمة الموسيقية لإشباع الحركة قبل آخر الكلمة يقول: "ولو لم يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف؛ قيل إنما جيء بالمد في هذه المواضع لنعمته ولين الصوت به، وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف، ومكان الاستراحة والأوان، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه، وما يخفض من غلواء الناطق باستمراره على سنن جريه وتتابع نطقه". [175] فالإشباع عند ابن جني إحدى طرائق الاستخدام لتقليل الجهد الألسنيّ. ويقابل الإشباع التقصير ففي بعض القراءات نال التقصير الصِّيغة التي فيها مد فـ(عُرُوش) قرئت عُرُش و(أصول) قرئت أُصُل وفسرت بأنه اكتفي بالضمَّة عن الواو. [176]وفي اللهجات يحدث التقصير في جمع شاهين على شواهن بدلا من شواهين. [177]

وإذا كانت كثير من اللغات الساميَّة تتوالد فيها الصِّيغ بالتغير الداخلي فالعربية مثال رائع للغة ذات التحول الداخلي. [178]

قصر الممدود ومد المقصور

يميز المقصور عن الممدود نوع المقطع الأخير الذي يوقف عليه، ففي القصر المقطع الأخير مفتوح، وفي الممدود يزداد عدد المقاطع وتنتهي بمقطع مغلق، وأدى التداخل بينهما إلى الخلط، ممَّا وجه العلماء إلى جمع أمثلة المقصور والممدود في اللغة ومحاولة فضّ الاشتباك بينهما؛ لكن الفرق منوط بالأداء الصوتي، ممَّا جعل عملية الحسم في تصنيف المثال ممدوداً أم مقصوراً مهمة عسيرة أثارت خلافًا حفظته لنا كتب التراث[179] وجاءت بعض القراءات بمد المقصور وقصر الممدود فممًّا مد وهو مقصور (الزنا)[180] ونسبت تلك القراءة إلى قبيلة تميم. 181 ففي القراءات القرآنية قصرت زكرياء كما قصرت سواء. [182] وفي اللغة ممَّا يقصر ويمد بكى وبكاء والمينى والميناء والشقا والشقاء كما تقصر أسماء الحروف مثال با وباء وثا وثاء. [183]

وورثت اللغة المعاصرة هذا الإرث من الممدود والمقصور بمشاكله، وأضافت إليه مشكلات أخرى. [184] وليس كل لفظ جاء منه مقصور وممدود يدخل فيما ذكرناه فهناك مقصور وممدود من لفظ واحد لكن الدلالة تختلف مثل ثرًى وثراء وهوًى وهواء.

توجيه الوظيفة الصرفيّة

وهو أن تخصص بعض الصِّيغ لوظيفة صرفيّة والصِّيغة الأخرى لوظيفة مختلفة داخل الباب الصرفيّ الواحد، فقد خصصوا (السجن) بالكسر لاسم المصدر و(السَجن) بالفتح للمصدر، ومنه تخصيصهم (الوُضوء) بالضم للمصدر و(الوَضوء) بالفتح للاسم. [185] كما ميزوا بين مصدر اللازم والمتعدي فـ(فَعْل) مصدر المتعدي و(فُعُول) مصدر اللازم. [186] وإذا كان للفعل أكثر من مصدر فيخصصون مصدرا لفعل والمصدر الثاني لفعل آخر مثل: القَتْل والقتَال، فالمصدر الأوَّل للفعل المجرَّد قَتَلَ، والثانية للفعل قاتَل. وتكون رُشد مرتبطة بالفعل رشَد يرشُد وتكون رشاد مرتبطة بالفعل رشَد يرشَد. [187]

وإذا ما خالفت الصِّيغة قياسهم فإنهم يخرجونها أحيانا من باب تراكبَ اللغات[188]مثل نعم/ ينعُم، وفضل/ يفضُل، فكأنما المتحدث جاء باللغتين: فعِل/ يفعَل، وفعَل/ يفعُل، وركّب من ماضي الأولى ومضارع الثانية. [189] ومنه قلى يقلىَ وسلى يسلى. [190]

---

[172] ابن جني؛ الخصائص 3/ 121. و الرضيّ؛ شرح الشافية 1/ 7. ومثله قول الشاعر
لكنني حيثما يثني الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
والأرجح أن الإشباع في البيتين اقتضته الضرورة الشعرية.

[173] أبو حيَّان؛ البحر المحيط 7 / 193.

[174] البطليوسي؛ الاقتضاب 2/ 184.

[175] ابن جني؛ الخصائص 1/ 233.

[176] الزمخشري؛ الكشاف 4/ 81 وانظر أبو حيَّان؛ البحر المحيط 8/ 44.

[177] يوهان فك؛ العربية 103.

[178] هنري فليش؛ العربية الفصحى ترجمة عبد الصبور شاهين 86 و 192.

[179] الأفغاني؛ في أصول النحو 186. (ط3 – مطبعة جامعة دمشق / دمشق 1983.)

[180] الجوزي؛ أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن (597هـ)
زاد المسير في علم التفسير ط1 (المكتب الإسلامي للطباعة والنشر / 1964–1967م) 31/ 5.

181 المطلبي؛ لهجة تميم 169.

[182] الداني؛ التيسير 87.

[183] الفراء؛ المقصور والممدود 22 و 27– 28.

[184] اضطربت بعض الأمثلة بين القصر والمد نتيجة لاجتهاد بعض المشتغلين بالتصحيح اللغوي. يوهان فك؛ العربية 87.

[185] الفراء؛ معاني القرآن 2/ 149.

[186] الكتاب؛ سيبويه 4/ 5–9 وانظر ابن سيده؛ المخصص 14/ 129–130.

[187] الأزهري؛ التهذيب 11/ 321.

[188] ذكر الفارابي في ديوان الأدب تراكب اللغات في اسم المكان (مفعِل مكسور العين) ومصادر فعُل يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع. انظر 2/ 190 و 2/ 278.

[189] ابن جني؛ الخصائص 1/ 375 – 378.

[190] اللبلي؛ مستقبل الأفعال 70–71.

الاشتقاق

تتميز اللغة العربية بالمرونة الاشتقاقية، فألفاظها صالحة لأن تتكاثر صيغها بالاشتقاق، وقيد ابن جني ذلك بقوة الفصاحة " فإن العربي إذا قوت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله ".[191] وهو بهذا يتابع شيخه الفارسي الذي يقول: "إذا جاء في التصريف بناء فقد برد في يدك القياس".[192] ولم يكن الأمر مطلقًا عند جميع النحاة، فقد توقف بعضهم في القياس على الشاذّ والنادر خشية الخطأ يقول المبرد: " إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك ".[193] ويرى المحدثون أن فكرة إمكان بناء كل المشتقات من لفظ واحد ممَّا يثقل اللغة، "فالناس يشتقون ويفرعون حتَّى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفد فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة أو تتوقف عن الاشتقاق لأنَّها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفيّة الممكنة".[194] ولا يفعل الاشتقاق في واقع الاستخدام إلا بما ورد مستعملا عند العرب وإلا فهو من المهمل حتَّى لو أمكن اشتقاقه فوجود اللفظة التي تخضع للعملية الآلية بصبها في قالب المشتقات لا يعطيها شرعية الاستعمال وإنما يقيد ذلك واقع المستعمل المسموع لدى الجماعة اللغويّة، ولولا هذا التقييد لأمكن توليد أمثلة لا متناهية، نظرًا لطبيعة اللغة الاشتقاقية. وأمَّا الحديث عن النمو اللغويّ ودور المبدعين في الصياغات المستحدثة فإن حيوية الصِّيغة وشيوع استخدامها مرتهن بسياقها ووظيفتها، فالتعريب أجاز توليد أمثلة جديدة بمعايير لغويّة دقيقة، والتطوّر اللغويّ من نتائجه اندثار صيغ وتوليد أخرى.

الخاتمة

كشفت ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفيّة أن العربية لغة تميزت مثل أخواتها الساميات بالمرونة الاشتقاقية، والثراء المعجمي، ولم يكن هذا وذاك عائقا أمام مستخدمي اللغة، أو ممَّا يمنع أهلها من الإبداع والتواصل، فالدارس للأبنية الصرفيّة تهوله المقدرة الفائقة لعلماء اللغة الذين استطاعوا جمع الشارد والوارد، وذلكم هو الوجه الذي نراه علة التعدد ومسببه؛ فما سُمع وما رُوي انكب عليه علماء الصرف وبوبوه في الأبواب الصرفيّة، آخذين من كل لهجة صيغها واستخداماتها ممَّا أدى إلى هذا التعدد، فالأمر كله يعود إلى تعدد القبائل واختلاف استخداماتها، وما خصص من معنى لصيغة ومعنى آخر للصيغة الأخرى فمردُّه للاختلاف اللهجي، وما جاء من تعدد المصادر فجلُّه لهجي، وتعدد الجموع للمفرد الواحد يُرَدُّ إلى أن الرواة دونوا ما سمعوه في مناطق مختلفة، وظواهر المماثلة الصوتية يمكن أن تُرَدَّ إلى الاختلاف اللهجيّ، فقبيلة تميل إلى المطل، وأخرى تتجه إلى التقصير. ويمكن أن ندرج أمثلة القصر والمد، والتصحيح لما يستوجب الإعلال في الاختلاف اللهجي. وقد ذكرنا فيما سبق أمثلة عليه.

إن القبائل العربية تمايزت في الأبنية كما كانت تتمايز بخصوصيتها في الأصوات، لكن هذا التمايز لم يباعد بينها، فإذا كان الاستخدام اللغويّ في مجتمع يجمع قبائل متعددة كالأسواق المعروفة التي تكون معرضًا للتفاخر فإن اللغة أداتهم وسلاحهم لذا يتجهون إلى القدر المشترك بين القبائل وينأون عن الصفات الخاصة في لهجاتهم، وهو ما عرف باللغة المشتركة التي نظمت بها المعلقات والتي كان يخطب بها الخطباء، والتي نزل بها القرآن؛ إذ نزل بلسان عربيٍّ مُبِين يَتَبَيَّنُهُ جميع العرب فهو للعالمين كافة لم يخصص قبيلة دون أخرى.

ومنتهى القول إن الأوجه التي ذكرناها ممَّا ورد عن القدماء في تفسير ظاهرة التعدد ترد في معظمها إلى:

- التوسعة والثراء اللغوي.
- النظام الصرفيّ.
- اختلاف المعنى.
- تقارض الصِّيغ.
- اختلاف لغات العرب (الوضع).
- تفريع الصِّيغ إلى أصلية وفرعيَّة.

[191] ابن جني؛ الخصائص 2/ 25.
[192] م. ن، ص، ن.
[193] السيوطي، الأشباه والنوادر 49/ 2.
[194] تمام حسان؛ اللغة معناها ومبناها 167. وانظر طرزي؛ تيسير العربية وتحديثها 29.

المصادر والمراجع

أمين؛ عبد الله :
الاشتقاق(ط1 لجنة التأليف والنشر/ مصر 1956م) .
أنيس؛ إبراهيم :
– في اللهجات العربية(ط4 ، مكتبة الأنجلو المصرية/ 1973م) .
–من أسرار اللغة (ط5 ، مكتبة الأنجلو / القاهرة ، 1975م) .
الأفغاني؛ سعيد
في أصول النحو (ط3 ، مطبعة جامعة دمشق / دمشق ، 1983م .)
برجستراسر (1933)
التطوّر النحوي للغة العربية (المركز العربي للبحث والنشر/ القاهرة 1981م) .
البطليوسي؛ أبومحمد عبدالله بن محمد بن السيد(521هـ) :
الاقتضاب ، تحقيق : مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة ، 1981م) .
البكوش؛ الطيب :
التصريف العربي(الشركة التونسية لفنون الرسم / تونس 1973م) .
ترزي؛ فؤاد حنا :
–الاشتقاق(دار الكتب/ بيروت ، 1968م) .
–في سبيل تيسير العربية وتحديثها (د . ن . / بيروت 1973م) .

الثبيتي؛ عياد
صيغ المبالغة بين القياس والسماع (مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها من منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الإسلاميَّة / الرياض الجزء الثاني 1408هـ–1988م) .
ابن جني؛ أبوالفتح عثمان(ت 392هـ) :
–الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار وآخرين (مصطفى الحلبي/ القاهرة 1954م) .
–المحتسب ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين (المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة/ القاهرة 1386م) .
–المنصف ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (ط1 ، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة 1954م) .
جواد؛ مصطفى :
المباحث اللغويّة في العراق (معهد الدراسات العربية العالية / القاهرة 1954م) .
ابن الجوزي؛ أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن (597هـ)
زاد المسير في علم التفسير (ط1 المكتب الإسلامي للطباعة والنشر / 1964–1967م) .
الحديثي؛ خديجة :
أبنية الصرف (ط1 ، مكتبة النهضة/ بغداد 1965م) .
حسان؛ تمام :
اللغة العربية معناها ومبناها(الهيئة العامة للكتاب/ القاهرة 1973م) .
أبوحيَّان؛ محمد بن يوسف (ت754هـ) :
–ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس (ط1 ، مطبعة المدني/ القاهرة 1987م) .
–تفسير البحر المحيط ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود ، علي محمد معوض(ط1 ، دار الكتب العلميَّة/ بيروت 1993م) .
خاطر؛ محمد أحمد السيد :
دراسة في الصِّيغ العربية : أصولها ، تطوّرها ، علاقتها بالمعنى ، رسالة دكتوراه (كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر/ القاهرة 1976م) .
ابن دريد؛ أبو بكر محمد بن الحسن(ت321هـ) :
جمهرة اللغة (دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد 1345هـ) .
الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد(502) :
المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد كيلأنّي (مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة 1961م) .
الرضيّ؛ رضيّ الدين محمد بن الحسن الاسترابازي(686هـ) :
شرح شافية ابن الحاجب ، عناية : محمد نور الحسن ، وآخرون (دار الكتب العلميَّة/ بيروت 1975م) .
الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري(ت311هـ) :
معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي (ط1 ، عالم الكتب/ بيروت 1988م) .
الزجاجي؛ أبو القاسم

اشتقاق أسماء الله ، تحق . عبد الحسين المبارك (مطبعة النعمان / النجف 1974م .
الزمخشري ؛ جار الله أبو القاسم محمود بن عمر(538هـ) :
الكشاف (مصطفى البابي الحلبي . القاهرة 1966م) .
الساقي ؛ فاضل :
أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة(مكتبة الخانجي/ القاهرة 1977م) .
السامرائي ؛ فاضل صالح :
معاني الأبنية العربية (ط1 ، جامعة بغداد/ بغداد 1981م) .
السرقسطي ؛ أبو عثمان بن محمد المعافري(403هـ) :
كتاب الأفعال ، تحقيق : حسين محمد محمد شرف(مجمع اللغة العربية/ القاهرة 1975م) .
ابن السكيت ؛ أبو يوسف يعقوب بن اسحق(244هـ) :
إصلاح المنطق ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون(دار المعارف/ القاهرة 1970م) .
سيبويه ؛ أبو بشر عمرو عثمان بن قنبر(180هـ) :
الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة 1975م) .
ابن سيده ؛ علي بن إسماعيل(458هـ) :
-المحكم ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين (ط1 ، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة 1958م) .
-المخصص(المكتب التجاري/ بيروت ، د . ت .)
السيوطي ؛ جلال الدين عبد الرحمن(911هـ) :
– المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عناية : محمد جاد المولى وآخرين (دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة د . ت .)
شاهين ؛ توفيق
أصول اللغة العربية بين الثنائيّة والثلاثيّة (ط 1 مكتبة وهبة / القاهرة 1980م) .
شاهين ؛ عبدالرحمن :
في تصريف الأسماء (مكتبة الشباب/ القاهرة 1977م) .
الشمسان ؛ أبو أوس إبراهيم :
– أخطاء الطلاب في الميزان الصرفيّ (ط1 ، جامعة الملك سعود : مركز الأبحاث/ الرياض 1995م) .
- "التغيرات الصوتية في المبني للمفعول(مجلة جامعة الملك سعود ، م4 ، الآداب 1992م) .
- الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه (من منشورات جامعة الكويت / الكويت 1986م) .
الصبان ؛ محمد بن علي(1206هـ) :
حاشية الصبان على شرح الأشموني(عيسى الحلبي/ القاهرة د . ت .)
طلب ؛ علي
صيغة فعيل في القرآن الكريم (ط1 مطبعة الأمانة القاهرة/ 1987م) .
عبد التواب ؛ رمضان :
فصول في فقه اللغة العربية (ط1 ، دار الحمامي للطباعة/ القاهرة 1973م) .
العسكري ؛ أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل(395هـ) :
الفروق في اللغة (ط1 ، دار الآفاق الجديدة/ بيروت 1973م) .
عضيمة ؛ محمد عبد الخالق :
دراسات لأسلوب القرآن الكريم (ط1 مطبعة حسان / القاهرة د . ت .)
ابن عقيل ؛ عبد الله بهاء الدين(769هـ) :
المساعد ، على تسهيل الفوائد (جامعة أم القرى/ مكة المكرمة 1980م) .
عيد ؛ محمد :
النحو المصفى(مكتبة الشباب/ القاهرة 1973م) .
الفارابي ؛ أبو إسحاق بن إبراهيم(350هـ) :
ديوان الأدب ، تحقيق : أحمد مختار عمر(الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/ القاهرة 1974م) .
ابن فارس ؛ أبو الحسين أحمد (ت 395هـ) :
معجم مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون (ط2 ، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة 1969م) .
الفراء ؛ أبو زكرياء يحيى بن زياد(207هـ) :
- معاني القرآن ، تحقيق : أحمد نجاتي ومحمد علي النجار (ط1 ، دار الكتب المصرية / القاهرة 1955م) .
- المنقوص والممدود ، تحقيق : عبد العزيز الميمني الراجكوتي(دار المعارف / القاهرة 1967م) .
فك ؛ يوهان :

العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب (مكتبة الخانجي/ القاهرة 1980م).
فلش؛ هنري اليسوعي:
العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين (ط1، المطبعة الكاثوليكية/ بيروت 1966م).
فندريس؛ ج:
اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو/ القاهرة1950م).
قباوة؛ فخر الدين:
ابن عصفور والتصريف (ط1، دار الأصمعي/ حلب 1971م).
ابن قتيبة ؛ أبو محمد عبد الله بن مسلم (276هـ):
أدب الكاتب، تحقيق: ماكس قرونرت (مطبعة بريل/ ليدن 1900م).
القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري(671هـ):
الجامع لأحكام القرآن (ط3، دار الكاتب العربي/ القاهرة 1966م).
ابن القطاع؛ أبو القاسم علي بن جعفر السعدي(515هـ):
كتاب الأفعال (ط1، عالم الكتب/ بيروت 1983م).
الكرملي؛ الأب أنستانس ماري:
نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها (مكتبة الثقافة الدينية/ القاهرة د. ت.)
اللبلي؛ أبو جعفر أحمد بن يوسف(691هـ):
بغية الآمال في مستقبلات الأفعال، تحقيق: جعفر ماجد (الدار التونسية للنشر/ تونس 1972م).
ابن مالك؛ أبو عبد الله جمال الدين محمد(ت672هـ):
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي/ القاهرة 1967م).
المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد(285هـ):
-الكامل، تحقيق: محمد أحمد الدالي (ط1 مؤسسة الرسالة/ بيروت 1986).
-المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة/ القاهرة 1963م).
المزيني؛ حمزة قبلان:
"مسألة الاختيار بين الضمَّة والكسرة في مضارع (فعل) (مجلة جامعة الملك سعود، م1، الآداب، 1989م).
المطلبي؛ غالب فاضل:
لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة (وزارة الثقافة والفنون/ بغداد 1978م).

المنصور؛ وسميَّة عبد المحسن:
-صيغ الجموع في القرآن الكريم (ط 1 مكتبة الرشد/ 1425هـ- 2004م).
-أبنية المصدر في الشعر الجاهلي (جامعة الكويت/ الكويت 1984م).
ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي بن أحمد (ت 711هـ):
لسان العرب المحيط، عناية: يوسف خياط ونديم مرعشلي (دار لبنان العرب/ بيروت د.ت.)
الميداني؛ أحمد بن محمد(518هـ):
نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: محمد عبد المقصود درويش(ط1، دار الطباعة الحديثة/ القاهرة 1982م).
ابن هشام؛ أبو محمد عبد الله جمال الدين (761هـ):
-شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط6، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة 1953م).
-شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (ط11، مطبعة السعادة/ القاهرة 1963م).
ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي(364هـ):
-شرح الملوكي في التصريف (ط1، المكتبة العربية/ حلب 1973م).
-شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية/ القاهرة د.ت.)